جامعة الدّكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التّجارية وعلوم التّسيير
قسم العلوم التّجارية

العُنوان:

دور البُنوك التّجارية في تَحقيق التَّنمية المَحلية في ظل سياسة التَّقشف.

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي BEA – وَكالة المدية – 2017/2014

مذكرة مُقدمة ضمن مُتطلبات التَّخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التّجارية
تخصص مالية مُؤسسة.

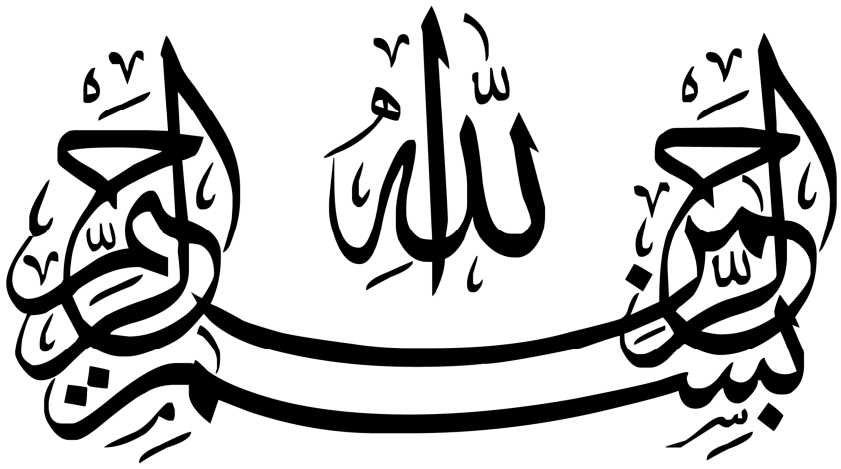
تحت إشراف :

د. جمـــال يرقي

من إعداد الطالبة:

- لامية طوبـــال

السّنة الجامعية: 2019/2018


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ» الاية 15 الاحقاف .

الشّكر والحمد لله الموفق الذي بنعمته تتم الصّالحات، نشكره سبحانه وتعالى على عونه وحسن توفيقه لي في مسيرة إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتشكر الاب والاستاذ المشرف الذي قَبل الاشراف وعلمني ووجهني إلى الأفضل دائما ،وأفاض مذكرتي من فيضه ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة،
الدكتور « جمال يرقي» فجزاه الله عني كل خير وأمده الله بالصّحة والعافية.

أتقدم بشكري الكبير إلى من أمدني الاصرار والعزيمة، وكان عونا وسنداً لي في إنجاز هذا العمل المتواضع رفيق دربي زوجي الغالي.

كما أتقدم بالشّكر أيضا الى عمال وإداريي جامعة يحي فارس ، وبنك الجزائر الخارجي بالمدية وأخص بالذكر «يوسف طوبال» و «عبد النور غزازي» .

والشكر موصول الى السادة أعضاء اللّجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثراءها بما يرفع من سويتها .

لامية

إهداء

إلهي لايطيب اللّيل الاّبشكرك ...ولايطيب النّهار الاّبطاعتك...ولاتطيب اللّحظات إلاّ بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولاتطيب الجنّة الاّ برؤيتك...

إلى مرسى البر والامان... إلى منبع الدفئ والحنان...إلى ماسحة الدّمع والأحزان...
إلى ربيع الحياة وقارب النّجاة، وخلود الذّكريات...أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها، وألبسها ثوب الصّحة والعافية.

إلى صاحب الهيبة والوقار، إلى سيدي وسيد الكبار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..
إلى من علمني العطاء بدون انتظار...الى من تمنيت أن يكون معى ويقطف ثمارا كان في انتضارها ...
الى روح أبي الطّاهرة، رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنّة.

إلى من كان لي سندا وعونا في إعداد هذه المذكرة، زوجي الغالي وكل عائلته.

إلى فلذَة كبدي ووردة حياتي «مرام» الحلوة الغالية.

إلى من قاسموني أوقات الشدة والرخاء أخي وأخواتي.

إلى جميع الأهل والاقارب.

إلى من ربطتني بهم مودة الصداقة والاخوة، إلى جميع صديقاتي العزيزات.

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي واجتهادي لهذا العمل المتواضع.

لامية

الفـــــهارس

الفهرس

العنوان **الصفحة**

الفهارس: I

فهرس الجداول: V

فهرس الاشكال: V

مقدمة العامة: ..... أ-ه

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك التّجارية.

مقدمة الفصل الأول: 2

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية. 3

المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك التّجارية: 3

أولا: تعريف البنوك التجارية: 3

ثانيا: **خصائص البنوك التجارية** : 4

المطلب الثاني: أهداف البنوك التّجارية. 5

أولا: الربحية 5

ثانيا: السُّيولة 6

ثالثا: الأمان..... 6

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التّجارية. 7

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية و أهميتها. 8

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية. 9

أولا: الوظائف البنكية غير العادية – خلق نقود الودائع– 9

ثانيا: الوظائف البنكية العادية 10

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية. 14

أولاً: موارد البنوك التجارية..... 14

I: الموارد الذَّاتية 15

II: الموارد غير ذاتية (الموارد الخارجية) 16

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية..... 17

المطلب الثالث: أهمية ومبادئ البنوك التّجارية. 20

أولا: أهمية البنوك التجارية..... 20

ثانيا: مبادئ البنوك..... 21

الفصل الثاني:

الإطار النظري لسياسة التَّقشف والتَّنمية المحلية.

مقدمة الفصل الثاني..... 25

المبحث الأول: سياسة التقشف 26

المطلب الأول: مفهوم التقشف. 26

المطلب الثاني: إجراءات التقشف. 28

المطلب الثالث: ضوابط التقشف 29

المبحث الثاني: ماهية وأهمية التنمية المحلية. 31

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية. 31

أولا: مفهوم التنمية. 31

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية 34

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية. 37

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية. 38

خلاصة الفصل الثاني 41

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي BEA لوكالة المدية

مقدمة الفصل الثالث 43

المبحث الأول: مدخل عام حول البنك الجزائر الخارجي BEA بالمدية 44

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الجزائر الخارجي 44

أولا: نشأة البنك الجزائر الخارجي 44

ثانيا: تعريف البنك الجزائر الخارجي 46

المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك الجزائر الخارجي وهيكله التنظيمي 47

أولا: أهداف البنك الجزائر الخارجي 47

ثانيا: مهام البنك البنك الجزائر الخارجي 48

ثالثا: الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائر الخارجي 49

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الجزائر الخارجي لولاية المدية وهيكله التنظيمي 51

أولاً: تعريف الوكالة ونشاطاتها 51

ثانيا : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية 52

المبحث الثاني: هيكلة وتحليل القروض الممنوحة من طرف الوكالة 55

المطلب الأول: تحليل للقروض الممنوحة من طرف الوكالة واليات تسيير المخاطر 55

أولا: قروض الأسرة 55

ثانيا: قروض الموجهة لتشغيل الشباب 58

ثالثا: قروض الاستثمار 62

المطلب الثاني: تحليل نموذج منح قرض الموجه لتشغيل الشباب من طرف الوكالة. 65

أولا: تكوين ملف القرض 65

ثانيا: دراسة التطبيقية للمشروع 67

I- الدّراسة التطبيقية للمشروع الأول 67

II-الدّراسة التطبيقية للمشروع الثاني 69

المطلب الثالث: نقاط القوة و الضعف الخاصة بالوكالة 74

أولا: نقاط القوة 74

ثانيا نقاط الضعف 74

خلاصة الفصل الثالث 76

خاتمة عامة 78

قائمة المراجع 84

قائمة الملاحق 87

مقدمـــة عامـة

مُقدمة عامة:

تأثّرت أغلب دُول العالم بالأزمة المالية العَالمية وبدرجات مُتفاوتة ارتبطت بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه، غير أن هذه الأزمة المالية التي حدثت سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قد تحولت إلى أزمة مالية عالمية مسّت حتى دول العالم الثالث، منها دولة الجزائر بالرغم من ضعف الارتباط بين اقتصاداتها.

وبانهيار أسعار البترول ارتفعت معها المخاوف من التّحديات الاقتصادية، مما جعل الدولة تبحث عن حلول للخروج من الأزمة بتطبيق سياسة التّقشف، وكذلك باللّجوء إلى البنوك التّجارية التي تسعى إلى تحقيق التَّنميَة المحلية.

حيث يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرًا في نُمو اقتصاديات الدّول، إذ يحتل هذا القطاع مركزاً حيويا في النُّظم الاقتصادية والمالية لِما له من تأثير إيجابي على التَّنميَة المحلية الاقتصادية.

وعليه فإن السؤال الجوهري الذي نُحاول الإجابةَ عليه من خلال هذا البحث فيمكن صياغتُه كالتالي:

ما هي الأهمية التي يُمكن أن تَلعبها البنوك التّجارية في تمويل التَّنميَة المحلية في ظل سياسة التّقشف؟

وبالإجابة على هذا السؤال نتطرّق إلى الأسئلة الفَرعية التالية:

1- ما المقصود بسياسة التّقشف؟

2- ما هي أهم مصادر التَّنميَة المَحلية ؟

3- ما المقصود بالبنوك التّجارية ؟ وما هي الشُّروط الموضوعة لمنح القروض؟

❖ **الفرضيات:**

1- التّقشف هو الحل الوحيد لتحقيق التَّنميَة المحلية.

2- تعتبر البُنوك التّجارية من أهم مصادر تمويل التَّنميَة المحلية.

3- تعتبر البنوك التّجارية منشّط للاقتصاد من خلال تجميعها للمُدخرات ومنحُها في شكل قروض.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

- موضوع السّاعة, وتأثر الاقتصاد الوطني به.
- نظرا لمحدودية البحوث الاقتصادية في تناول هذا الموضوع.
- التعرف أكثر على أبعاد سياسة التّقشف والبنوك التّجارية .

❖ **أهميّة البحث:**

تكمُن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدَّور الذي تلعبه البنوك التّجارية في التَّنميَة المحلية. وهذه الدّراسة ضرُورية للتّعرف بما تحققه البنوك التّجارية في التَّنميَة المحلية في ظل سياسة التّقشف من منفعة كبيرة، كون أن القروض هي السبَب الرّئيسي لعملية الائتمان. حيث يشكل هذا الجانب شكل

من أشكال الاستقرار المالي والمصرفي، وإلقاء الضّوء على الدور الذي تلعبه القروض البنكية في تمويل التَّنميَة المحلية التي هي أساس تطوّر أي اقتصاد وتحقيق النّمو والازدهار لأي دولة.

❖ أهداف البحث:

يمكننا القول أن هناك عدة أهداف من خلال إنجاز هذا البحث وتتمثل في ما يلي:

- معرفة دور القروض المقدَّمة من البنوك التّجارية في تمويل التَّنميَة المحلية.
- معرفة مدى تطور الاقتصاد المحلي من خلال تطور البنوك التّجارية .
- معرفة الجوانب التي من خلالها تمويل التَّنميَة المحلية في ظل سياسة التَّقشُف.

❖ منهج البحث:

استُخدِم في هذا البحث المنهج الوصفي التّحليلي حيث نقدم فيه تعريف البنوك التّجارية ، وتعريف التَّنميَة والتَّنميَة المحلية، ونوضح علاقة البنوك التّجارية بتمويل التَّنميَة المحلية في ظل سياسة التّقشف، كمَا نقوم بتطبيق هذه الدّراسة على البنك الجزائري الخارجي (BEA) – وكالة المدية – لمعرفة مدى مساهمتِه في تمويل التَّنميَة المحلية.

❖ هيكل الدّراسة:

يتم تقسيم هيكل الدّراسة إلى مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة.

سنتطرق في الفصل الأول إلى البنوك التّجارية والقروض البنكية، وهذا حتى نتعرف أكثر على كل ما يخص البنوك التّجارية وماهيتها من تعريف، الوظائف والأهمية، وكذلك مفهوم واسع حول القروض البنكية من خلال أهم المصادر التي تقوم عليها. وفي الفصل الثاني سنتناول فيه لمَحَة عامة عن سياسة التَّقشُف ونُقدم فيه مفهوم التَّقشف وإجراءاته وضوابطُه، وكذلك نتطرق إلى التَّنميَة المحلية من الجانب النظري. أما فيما يخص

الفصل الثالث نعتمد على منهج دراسة حالة طلب قرض من البنك الخارجي الجزائري ومن خلال هذا الفصل نقوم بدراسة عميقة لكيفية طلب ملف القروض البنكية.

ونختم موضوعنا هذا بجملة من النتائج، وعليه نقوم بوضع جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية في المجال المصرفي الجزائري.

❖ **الدراسات السَّابقة:**

هناك العديد من البُحوث التي سبقت وأن تناولت مواضيع متشابهة من حيث المضمون، غير أنها تختلف في طريقة المعالجة من بين هاته الدّراسات اخترنا ما يلي:

1- دراسة بوسهوة خديجة وجريدة زينب والتي جاءت بعنوان " دور البنوك التّجارية في تحقيق التَّنميَة المحلية " 2012/2011 و توصلت هذه الدّراسة إلى:

- أن البنـك هـو الرَّكيـزة الأساسـية الـتي يقـوم عليهـا أي نشـاط اقتصـادي، فهـو يمـارس دوراً بـارزاً في الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة، حيـث يعتـبر كوسـيط اقتصـادي يتـولى تجميـع المـوارد الماليـة عـن طريق الادخار لإعادة توجيهها في عملية تمويل النَّشاط الاقتصادي.
- تعرف التَّنميَة المحليـة بأنهـا تلـك العمليـة الـتي يمكـن بواسـطتها تحقيـق التَّعـاون الفعَّـال بـين الجهـود الشَّـعبية والحكوميـة للارتفـاع بمسـتويات التَّجمعـات المحليـة والوحـدات المحليـة اقتصـادياً واجتماعيـاً و ثقافياً.

2- دراسة دامة مروان والتي جاءت بعنوان " دور البنوك التّجارية في تحقيق التَّنميَة المحلية "2018/2017، حيث:

- تناولت هذه الدّراسة المكانة والأهمية الاستراتيجية التي تلعبه البنوك التّجارية في تمويل الانشطة الاقتصادية لإحداث تنمية محلية وخلق ثروة وطنية، وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل وزيادة الانتاج المحلي وخلق قيمة مضافة والمُساهمة في التَّنميَة الاجتماعية ومحاربة ظاهرتي البطالة والفقر.
- وجود عدة صعوبات التي تواجه المستثمرين وذلك بسبب المخاطر وخاصة في بداية النَّشاط، والأكثر من ذلك هو السّياسة المتَّبعة من قبل البنوك في عملية منح القروض: – البيروقراطية– والروتين الإداري وذلك من خلال الإجراءات والشُّروط المُعقَّدة في دراسة الملفات والضمانات التي يتوجب على المستثمرين توفيرها بالنوعية والقيمة المناسبة على هذا المنوال سيَحُدُّ من الدّور الذي يلعبه البنك التّجاري في تحقيق تَنمية مَحلية .

الفصل الأول:

الإطار المَفاهيمي للبُنوك التِّجارية

مقدمة الفَصل الأول:

تُؤَدي البُنوك التِّجارية دوراً هاماً في النَّشاط الاقتصادي من خلال الآليات التي أخذت تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامُها، والتي تُساعد على سُهولة تبادل الأموال والمنافع والخدمات المُتوفرة في المجتمع، وعلية فإنَّ نشاط مختلف الفعاليات الموجودة في المجتمع في أي بلد يعتمد حاليا بصورة كبيرة على آليات التَّبادل والادِّخار والاستثمار، والتي يساهم النِّظام البنكي في تكوينها وتطويرها وتحسينها ونجاح عمل مؤسسات البنكية في تنفيذ وظائفها، وهي بمثابة الرَّكيزة الأساسية لدفع عملية التَّنمية في الاقتصاد المحلي ومن أجل ذلك سنُحاول في هذا الفصل التَّطرق إلى المفاهيم الأساسية للبنوك التِّجارية وأهمُ أهدافِها ووظائفها وأهميتها.

المبحث الأول: ماهية البُنوك التِّجارية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص البُنوك التِّجارية.

أولا: تعريف البُنوك التِّجارية:

يُعرف البنك بصفة عامة على أنه مكان التقاء عرض الأموال، والطلب عليها، لكن في دراستنا هذه سنركز على البُنوك التِّجارية والتي تعرف كالتالي:

- البنك التِّجاري هو: " مؤسسة مالية يقوم بدور الوَساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنك التِّجاري عن المؤسسات المالية الأخرى هو تقديمه لنوعين من الخدمات هما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة للمنشآت والأعمال والأفراد وغيرها "[1].
- ويعرّف كذلك أنه: "المؤسسة التي تتعامل بالدَّين والائتمان، فبنك الودائع يحصل على ديُون الغير ويعطي مقابلها وعوداً بالدَّفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير، وهذا الائتمان الذي يقدمه البنك يدخل ضمن أصوله لأنه يمثل حقاً له قبل الغير"[2] .
- البُنوك التِّجارية هي: "المؤسسات المالية التي لها القُدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التَّأثير في عرض النقد أو كمية وسائل الدَّفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان المصرفي"[3].

من خلال التَّعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف للبنك التِّجاري فيُعرَّف على أنه هو :"عبارة عن مؤسسة هدفها المتاجرة بالنُّقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع وتُعيد استخدامها في مجالات استثمارية

---

(1) محمد صالح الحناوي،" **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية** "، الدار الجامعية مصر، 1998، ص 216.

(2) صبحي تادوس قريصة،" **العقود والبنوك**"، لبنان دار النهضة العربية 1984، ص 78.

(3) ناظم محمد النوري الشعري، "**النقود والمصاريف**"، لبنان، دار النهضة العربية 1996 ص 123.

متنوعة فهي إذن الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات فرص الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي يسعى للحُصول على الأموال".

ثانيا: خصائص البُنوك التِّجارية:

تَعمل البُنوك التِّجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسَّسات المالية التِّجارية و تتميز بعدة خصائص[1]:

1- تختص البُنوك التِّجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التِّجارية بأن معظم أُصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خُصوم قابلة للتَّحويل من شخص لأخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، و تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، و يكون ذلك بناءً على طلبهم و إجراء عمليات المقاصَّة لحسابهم و يكون ذلك بأدنى سرعة و بأدنى جهد فتقوم بذلك البُنوك التِّجارية بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النّقود في المُجتمع.

2- من خصائصها أيضا أنها تَختص بالقُدرة على الإقراض و هذا يتِّم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين (إيداع و إقراض) أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها، و لهذا السَّبب تمارس البُنوك أثراً فعالا على حجم الائتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

3- تتعامل البُنوك التِّجارية في الأصول النَّقدية و المالية فقط كالودائع و القروض و الأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البُنوك في كثير من دول العالم تمنع

[1] ضيف خلاف، " **البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية** " شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015 ص 21.

البُنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقة إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التِّجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).

المطلب الثاني: أهداف البُنوك التِّجارية.

يسعى أي بنك إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- تحقيق أقصي ربحية لتغطية ما يتحمله البنك من مخاطر.
- تجنّب التَّعرض لنقص الشَّديد في السُّيولة لما في ذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه.
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين.

وفيما يلي سنتطرق لشرح كل عنصر من هذه العناصر على حدا:

أولا: الرَّبحية[1]

يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق الأرباح الملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى التي تتعرض لنفس الدّرجة من المخاطر وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدّة للتوزيع.

ولكي يحقق البنك هذه الأرباح فعليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يُخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية للبنك، وتتكون من عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تَنتُج عن أنواع القيمة السوقية لبعض أصله، أما نفقات البنك فتتمثل في نفقات الإدارة البشرية والفوائد التي يدفعها على ودائع

(1) يحياوي شهرزاد وسماري مريم، **"دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر فرع العلوم التجارية ،جامعة المدية 2016-2017 ص 49 .

الأفراد لديه بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله، والقروض التي قد تعجز عن استردادها وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة، ويسعي البنك إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تقليل نفقاته من ناحية، وعن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي ممكن من ناحية أخرى.

ثانيا: السُّيولة

السُّيولة هي القدرة على مواجهة آلية الالتزامات المالية للبنك أي تلبية طلبات السّحب وطلبات القروض ومقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلّما زادت هذه السيولة ازداد سُيولَتُها، والنقود هي أكثر الأموال سيولةً، ويجب على البنك التّجاري أن يعمل على الاحتفاظ لأصله بدرجة من السُّيولة يتمكن معها من قابلية حركة السّحب العادية والمفاجئة، وللإشارة فإن القانون أجاز للبنك طلب مهلة تصل إلى 48 ساعة إذا كان المبلغ كبيراً.

وتعد السُّيولة من أهم الأهداف التي تسعى إليها البُنوك التِّجارية وهذا على غرار منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت التي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، لأن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك بأن تزعزع ثقة المُودعين ودفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يُعرض البنك للإفلاس.

ثالثا: الأمان

يتَّسمُ رأس مال البنك التِّجاري بالصِّغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنِّسبة للمُودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد من قيمة رأس المال، فإذا ازدادت

الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك، لهذا يجب أن تلتزم البُنوك بالنّسبة المُحدّدة لرأس المال وذلك حماية المودعين من المخاطر التي قد يتعرضون لها.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التّنظيمي للبنوك التِّجارية.

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التِّجارية وإنما يختلف هذا الشَّكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التَّنظيم الذي يتخذه ويمكن تصور الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري من البُنوك كبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور للإدارات، والذي يظهر فيه مجلس الإدارة على قمة الهيكل التَّنظيمي والمُلاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة كما أن من حقهم التَّصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر التنظيم ككُل، ويقوم مجلس الإدارة بوضع السّياسات الخاصة بالبنك كما يحدد الإدارات المَسؤُولة عن تنفيذ هذه السِّياسات وأيضا يُراقب أدائَها.

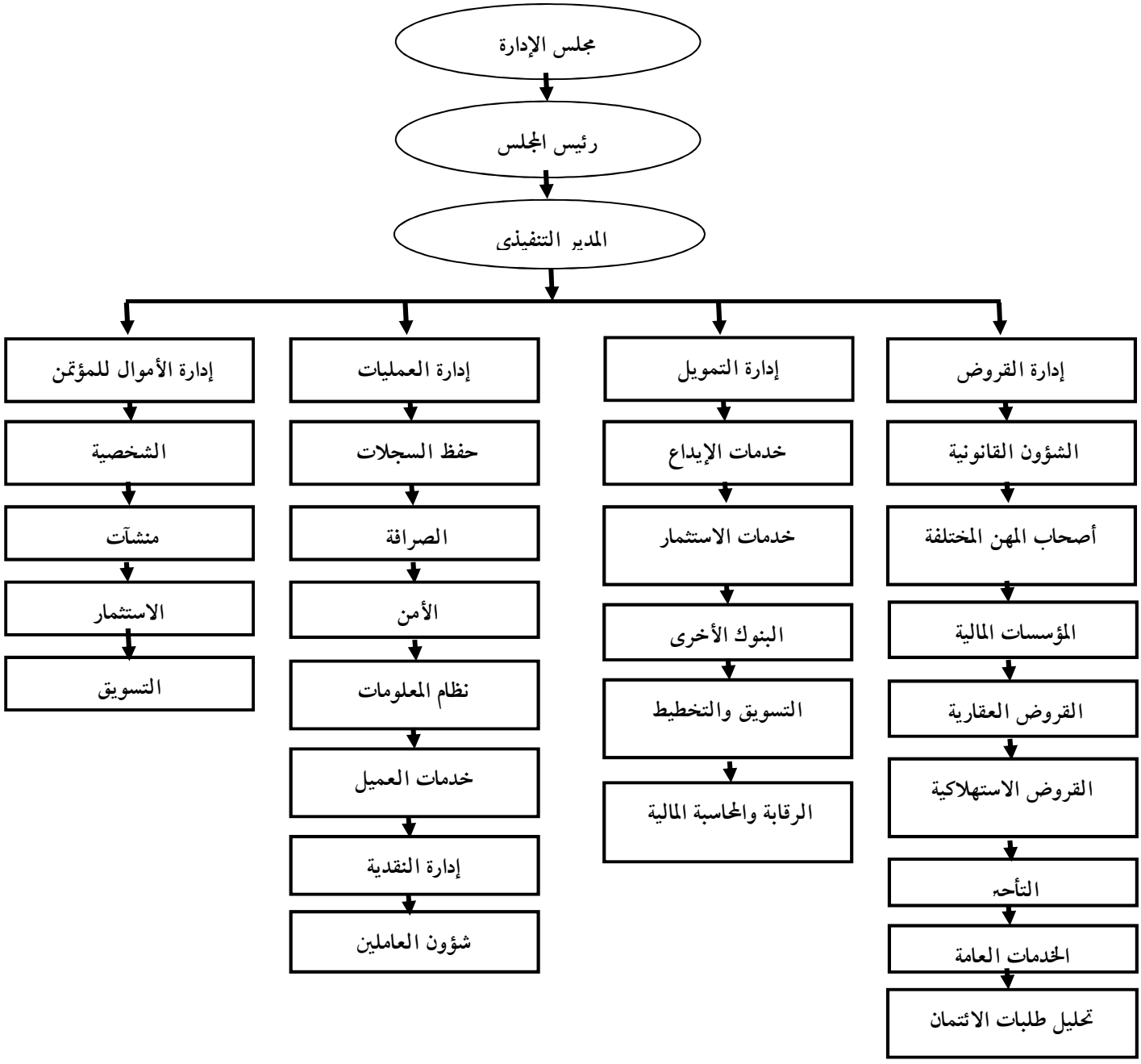
أما المدير التَّنفيذي فيُفوض إليه السُّلطة من رئيس مجلس الإدارة للرَّقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة وتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام وظائف الإدارة وتتمثل في الإدارات الرئيسة للبنك في أربعة إدارات:

- إدارة القروض والائتمان.
- إدارة التمويل.
- إدارة العمليات.
- إدارة الأموال المُؤتمن عليها من الغير.

[1] يحياوي شهرزاد وسماري مريم " **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أ داء البنوك التجارية** " مرجع سبق ذكره. ص 50.

حيث تتركز الإدارتان الأولى والثانية على مصادر واستخدامات الأموال في البُنوك ، أما الإدارة الثالثة والرابعة فتختصان بإدارة شؤون البنك والعملية الداخلية والمواد البشرية والأموال المؤتمن عليها من البنك، وفي ما يلي عرض لهذه الإدارات الأربعة والأقسام التي تحتوي عليها كل منها.

شكل (1): الهيكل التنظيمي للبنوك التِّجارية



المصدر: ضيف خلاف" **البنوك التِّجارية ودورها في تمويل التجارية الخارجية** "،

المبحث الثاني: وظائف البُنوك التِّجارية وأهميتها

المطلب الأول: وظائف البُنوك التِّجارية

لقد تعددت وظائف البُنوك التِّجارية وتنوعت، فلم تعد كما كانت البُنوك الأولى" البُنوك التِّجارية تقرض وتقترض"[1] إذا أصبحت غير متخصصة في عمليات معينة، ولكنها متخصصة في جملة عمليات تعرف بالخدمات المصرفية اكتسبها من خلال دور الوساطة بين طائفتين من الأفراد الاقتصاديين[2]، وعليه فقد حظيت البُنوك التِّجارية بالأهمية البالغة نظير قيامها بجملة من الوظائف والتي يمكن ترتيبها فيما يلي:

أولا: الوظائف البنكية غير العادية – خلق نقود الودائع– :

عندما تقوم البُنوك التِّجارية بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع جملة من الوسائل النقدية تحت تصرف المقترضين، ومن هنا يمكن القول أن" البُنوك التِّجارية وظيفة أساسية التي لا يشارك فيها أي من المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنك المركزي تتمثل في خلق النقود[3] ، ويتسنى للبنوك التِّجارية هذا الدور من خلال إعطاء الحق للمقترض في أن يسحب عليها مبالغ في حدود قرضه، وذلك بواسطة الشِّيكات والحوالات شأنها شأن النُّقود القانونية وتستخدم للسداد، وهنا نجد مجموعة من المدفوعات قد تمت باستخدام نقود أخرى يخلقها البنك هي نقود الودائع التي تؤدي إلى زيادة إجمالي كمية النقود المعروضة عدة أضعاف ما يتوافر لدى البنك من احتياطات.

ومن خلال هذه الوظيفة – خلق نقود الودائع – تتضح الطبيعة الجوهرية لأعمال البُنوك [4].

---

[1] عادل أحمد حشيش **"أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، الدار الجامعية بيروت، لبنان 1996، ص 108

[2] منير إبراهيم هندي، **" إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات "**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ،مصر 1996، ص 10.

[3] محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **" أساسيات علم الاقتصاد "**، الدار الجامعية، بيروت ص 346.

[4] محمد زاكي الشَّافعي، **" مقدمة في النقود والبنوك "** ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1962 ص 196.

ثانيا: الوظائف البنكية العادية:

إن البُنوك التِّجارية تكتَمل بالعديد من الوظائف النَّقدية منها والغير النَّقدية والتي يمكن إدراجها ضمن صنفين من الوظائف: وظائف تقليدية وحديثة.

1- الوظيفة التَّقليدية:

وتتمثل في مجموعة من الوظائف وهي:

أ- قبول الودائع وفتح الحسابات:

لا شك أن من أبرز وظائف البُنوك التِّجارية قبول الودائع تحت شروط معينة، والوديعة " تمثل التزامات على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة "[1]، والودائع إما تكون بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة، وتعتبر الودائع من أهم أعمال البُنوك ، فهي تدعى كذلك " بنوك الودائع".

ويمكن تصنيف الودائع إلى وفقا لأجل الاستحقاق إلى ما يلي[2]:

ب- الودائع الجارية " تحت الطلب ":

تعتبر الأكثر أهمية، ووفقا لها يمكن للمودع السحب منها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد وتخضع للسّحب عن طريق الشيكات أو الحوّالات المصرفية.

[1] محمود يونس عبد المنعم مبارك، **" أساسيات علم الاقتصاد"** مرجع سابق ص 247. .

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **" الإدارة الحديثة في البنوك التجارية "**، بيروت لبنان 1962، ص 196.

ت- الودائع الغير الجارية: وتأخذ عدة أشكال وهي:

- **ودائع لآجل**:

وتُودع في البنك التِّجاري على أن لا يحسب منها إلا عند انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك.

- **الوَدائع بإخطار**:

تشترك مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السَّحب منها، ويتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السَّحب بمدة معينة.

- **ودائع التَّوفير**:

وهي تُمثل مُدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلاً من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وبالتَّالي الحصول على عائد مقابلها، ويمكن السَّحب منها في أي وقت.

- **تشغيل موارد البنك**:

بعد ما يقوم البنك التِّجاري بجمع موارده المختلفة يتطرق إلى مهمة تشغيلها، مراعياً في ذلك مبدأ التَّوفيق بين أهدافه الجوهرية (السُّيولة، الرَّبحية، الأمان) وتتخذ أوجه تشغيل موارد البنك التِّجاري الأشكال التالية:

- تقديم القروض والسلفيات.
- الاستثمارات.
- القيام بالخدمات التِّجارية الخارجية.
- التَّعامل بالأوراق المالية.

- التَّعامل بالعُملات الأجنبية.

2- الوظائف الحديثة:

وتتفرع إلى مجموعة من الوظائف و هي[1]:

- **إدارة أعمال وممتلكات الزَّبائن:**

يؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال إدارة الاستثمارات، ويطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لإدارة أموالهم، سواءً في المشاريع الجديدة أو في الأوراق المالية، وهذا بقيام البنك بتجميع مُدخرات عملائه واستعمالها في أصول ذات سُيولة مرتفعة أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية.

- **تمويل الإسكان الشَّخصي:**

وهذا من خلال الإقراض العقاري، وما يجدر الإشارة إليه أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه.

- **المساهمة في خُطط التَّنمية الاقتصادية:**

ويأتي بتجاور البنك التِّجاري الإقراض قصير الأجل إلى الاقتراض لأجل متوسط وطويل المدى نسبياً.

- **الادّخار للمُناسبات:**

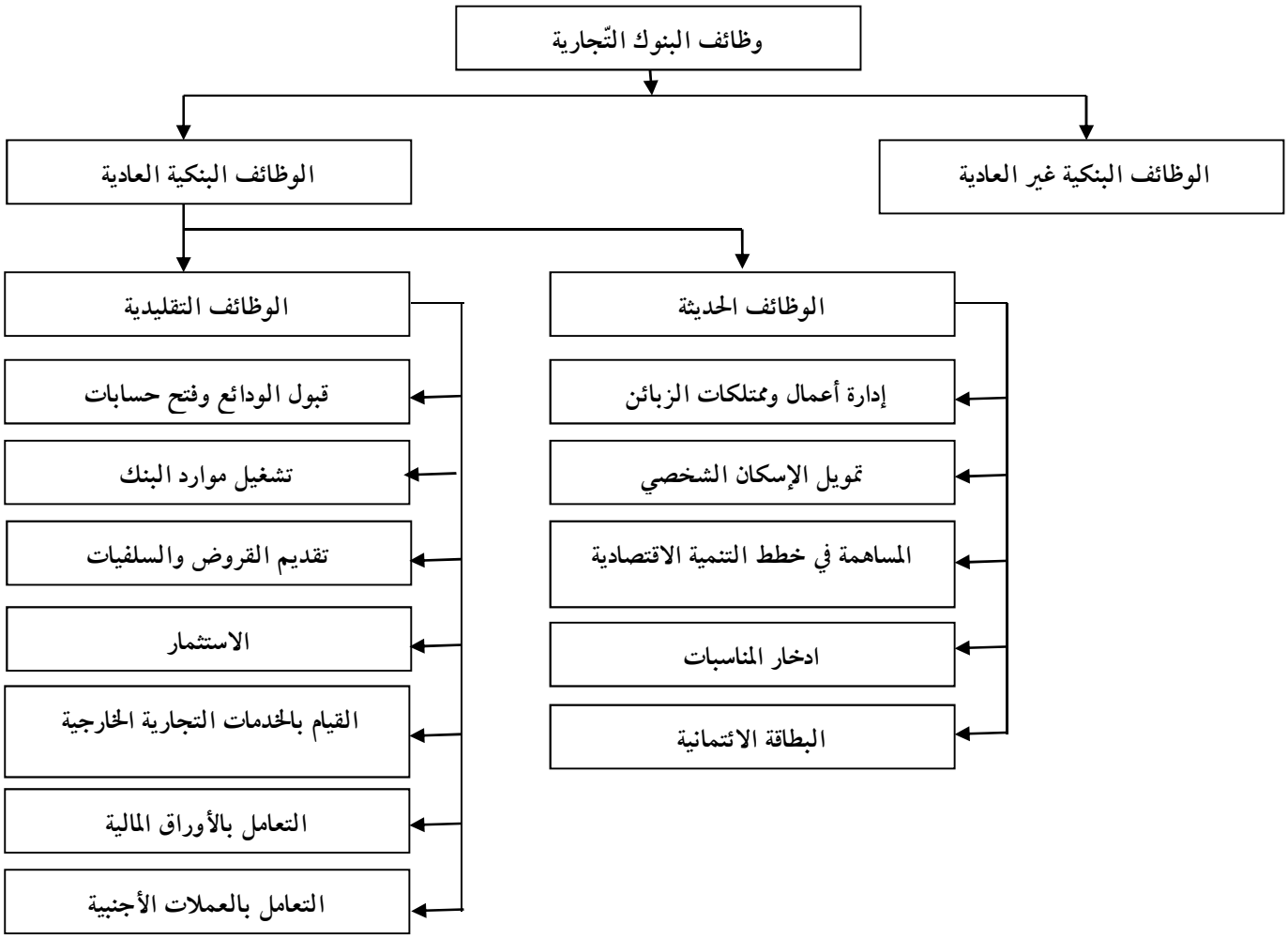
البُنوك التِّجارية تشجّع زبائنها على القيام بالادخار لمواجهة المناسبات معينة مثل: موسم الاصطياف، الأعياد...الخ، حيث تعطيهم فوائد على هذه المُدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مُدخراتهم.

[1] عادل أحمد حشيش، **"أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، مرجع سابق، ص 107 .

- **البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد):**

وهي من أشهر الخدمات المُستحدثة في البُنوك التِّجارية من خلالها يستطيع الزّبون أن يتعامل مع العديد من المحلات التِّجارية المحققة مع البنك على قبول ومنح الائتمان لحامل البطاقة، و بناءً على ما سبق من دراسة وظائف البُنوك التِّجارية يمكن توضحها في الشَّكل التالي:

الشَّكل(2) : وظائف البُنوك التِّجارية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البُنوك التِّجارية.

يُقصد بموارد البُنوك التِّجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البُنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصاريف هي التزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصاريف، تحتوي ميزانية البنك التّجاري على هذين البندين (الموارد والاستخدامات)، وتعكس الميزانية المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة، كما تُحدد حجم ونوعية النّشاط الذي يقوم به البنك من أجل تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها، ويمكن التّعرف بصورة تفصيلية على نشاط البُنوك التِّجارية من خلال التّحليل الاقتصادي لميزانيتها [1].

أولاً: موارد البُنوك التِّجارية.

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى البُنوك التِّجارية، ويمكن تصنيف التزامات البنك التّجاري أو خصومه إلى مجموعتين:

الأولى: يطلق عليها الموارد الذاتية (داخلية) لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمالها،

الثانية: يطلق عليها غير ذاتية (الموارد الخارجية) لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير.

[1] عقيل جاسم عبد الله، " **النقود والبنوك** "، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان 1999، ص 244.

I- الموارد الذّاتية:

وتتكون من العناصر التّالية:

1- رأس المال المدفوع:

وهو ما يدفعه المُساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعادة المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يُشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخُصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لَمتانَة المركز المالي للمصرف وأساس الثّقة التي يحض بها في الدوائر المالية [1].

2- الأرباح المحتجزة:

تعتبر الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق المُساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة وتشمل ما يلي:

أ- الاحتياطات:

هي ذلك الجزء المتقطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين:

- **الاحتياط القانوني:**

وهو ما يلزم البُنوك التِّجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنوياً لتكوينه.

- **الاحتياط الخاص:**

يحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السّنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة، ويعتبر هذا الاحتياط اختياري[2].

---

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **" اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية "** الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشره، ص 253.

[2] ناجي حليمة، **" دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية "** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016، ص 15.

ب- المُخصصات:

وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقة في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التّقييم المتعارف عليها ومن أمثلة المُخصصات: مُخصص الدّيون المشكوك فيها، مُخصص الاستهلاك، مُخصص هبوط أسعار الأوراق المالية [1].

ت- الأرباح المدوّرة (الأرباح غير موزّعة):

وهي تلك المبالغ التي يَعمد البنك على عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المُتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح الغير موزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يُقيد فيه ما يختلف البنك من أرباح تمهيداً لتوجيهها إلى غايتها النّهائية، سواءٌ أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي وتغطية الخسارة [2].

II- الموارد غير ذاتية (الموارد الخارجية):

تتمثل الموارد الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك التِّجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية ما يلي:

[1] سليمان بودياب، **" اقتصاديات البنوك والنقود"** المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر التوزيع، بيروت 1996، ص96.

[2] ضيف خلاف**" البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارية الخارجية "**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة أم البواقي 2014 -2015 ص 25.

1- الودائع:

يمثل هذا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من خصوم البنك وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير[1].

2- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:

هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك، ملزماً بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

3- مستحق البُنوك :

ويمثل التزامات البنك التّجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأُ هذه الالتزامات عند نقص السّيولة[2].

ثانيا: استخدامات البُنوك التِّجارية.

تقوم البُنوك التِّجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تُظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السّيولة وتحقيق الأرباح ومن أجل ذلك فإن البُنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزءًا آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها تُدر ربحاً كبيراً كسندات الخزينة والأوراق التِّجارية، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة ولكنها تُدر ربحا أكبر.

[1] ناجي حليمة " **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية** " مرجع سابق ص 15

[2] علي عبد الله " **وظائف الإدارة المصرفية** " رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2005-2006، ص 6.

1- الأرصدة النقدية الجاهزة:

تتمثل في النّقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي، والغرض منها مواجهة عملياته اليومية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السّبب في وجودها.

2- السندات الحكومية:

هي التي تُصدرها الدّولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر.

3- القروض:

تمثل القروض مصدر الإيرادات الأكبر للبنك، كما تمثل أكبر الاستثمارات جاذبية نظراً لارتفاع نسبة العائد المُتولد عنها.

4- الاستثمارات ذات العائد المرتفع:

تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها إلى أدنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السَّابقة، وهي تأخذ شكل أسهم أو سندات في المؤسسات الصِّناعية أو التِّجارية، كما تتميز بارتفاع درجة المخاطرة.

5- الأصول الثابتة:

تمثل الأصول المادية مثل المباني، المُعدات والأدوات....الخ.

اعتماداً على ما سبق يمكن تلخيص أهم عناصر ميزانية البنك التِّجاري كما يلي:

الجدول (1): ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم

• **الأرصدة النقدية الجاهزة:**
  • نقد في الصندوق
  • أرصدة لدى البُنوك الأخرى.
  • أرصدة سائلة أخرى.
• **محفظة الأوراق المالية:**
  • سندات الحكومة.
  • أسهم وسندات غير حكومية.
• **القروض:**
  • قروض قصيرة الآجال
  • قروض طويلة الآجال.
• **حسابات قيد التحصيل.**
• **أصول ثابت أخرى.**
	• **رأس المال:**
	  • رأس المال المدفوع.
	  • الاحتياطات.
	  • الأرباح المحتجزة.
	• **الودائع:**
	  • ودائع تحت الطلب.
	  • ودائع توفير.
	  • ودائع لأجل.
	• **قروض طويلة الأجل:**
	  • الاقتراض من سوق رأس المال.
	• **قروض قصيرة الأجل:**
	  • الاقتراض من البُنوك الأخرى.
	• **مصادر التمويل أخرى:**
	  • تأمينات مختلفة.
	  • أرصدة مستحقة الدّفع.
	  • حسابات دائنة.

المصدر: رضا صاحب ابو حمد، **" إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر"**، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، سنة 2008 ، ص5

المطلب الثالث: أهمية ومبادئ البُنوك التِّجارية.

أولا: أهمية البُنوك التِّجارية [1]

تظهر أهمية البُنوك التِّجارية في العصر الحديث بأدائها لأرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشُّروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون المصاريف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوُّع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدُّخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.
- يُمكـن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البُنوك التِّجارية تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجب عنها الأفراد خوْفاً من المخاطر.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، " **إدارة البنوك** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2006 ص 19.

ثانيا: مبادئ البُنوك [1].

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البُنوك في أداء وظيفتها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- **السّرية:**

وهو عامل يجب أن تتوفر بين البنك والعميل، فلا يجب للبنك أن يخبر أحداً عن أسرار عملائه ويستثني الالتزام بهذا المبدأ عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين في البنك.

- **حسن المعاملة:**

أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة معاملة البنك له، لذا فواجب البنك اختيار العاملين بعناية فائقة بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه.

- **الرَّاحة والسرعة:**

إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك والسُّرعة في اتخاذ الإجراءات.

- **كثرة الفُروع:**

يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة منها:

- تسهيل المعاملات على العملاء بعدم انتقالهم إلى إدارة البنك.

[1] ناجي حليمة، **" دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية "** مرجع سابق، ص 18.

- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي على تبادل المساعدات بين الفروع.
- السُّهولة والسّرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للنُّقود إلى جهة أخرى.
- زيادة عدد المتعاملين مما يزيد في حصيلة الأموال المودعة لديه.

خلاصة الفصل الأول:

إنَّ البُنوك التِّجارية وعلى اختلاف أنواعها ظلَّت تُمارس دورها ووظيفتها الرئيسية المُتمثلة في الوَساطة بين طائفتين من الأشخاص: المُقرضين والمُقترضين، حيث يمكن اعتبارها كمنشأة تنُص عملياتها الرئيسية على تجميع النُّقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومنشأة الأعمال والدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة.

كما عرف القطاع البنكي توسع نطاق عملي ليشمل جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية، إذا كانت مهمته تكمن في قبول الودائع مقابل الفوائد، وتقديم القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة ومتوسطة المدى حيث أصبح يساهم في خلق النقود والتأثير على الاستثمار والتنمية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

الفصل الثاني:

الإطار النَّظري لسياسة التَّقشف والتَّنمية المَحلية

مقدمة الفصل الثاني:

إنَّ الدَّولة وفي سعيها لتوفير الرَّفاهية لأفراد المُجتمع كافة تواجه عدة صُعوبات أهمها نُدرة الموارد، حيث تعتبر الموارد المالية المتاحة في يد الدولة في شكل محدود بالنسبة لحجم الإنفاق العام المطلوب، وذلك أن هناك العديد من البرامج التنموية الموضوعة على طاولة المُناقشة والتي تتزاحم فيما بينها للحصول على حصّة من هذه الموارد من أجل التّجسيد والتنفيذ، وقد أدّت هذه الحقيقة إلى ضرورة التفكير العميق بين خيار وخيار آخر، وأولوية أخرى من أجل استغلال أمثل لهذه الموارد وتحقيق الأهداف الموجودة، وإنه من الصّعب في ظل التحولات والأزمات الاقتصادية التي تدور من حولنا التوفيق بين كل الخيارات، حيث قامت الدولة بتطبيق سياسة التّقشف، بحيث تعتبر وسيلة للخروج من الأزمة في ظل قصور وشُّح مصادر التمويل من خلال تخصيص واستغلال الأمثل للموارد.

وكذلك تدعو الدَّولة بالمشاركة الشَّعبية والتي تدعم جهود التَّنمية المَحلية، ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها، وكذلك في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتَّنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس والمشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين.(من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم) لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم سياسة التَّقشف وماهية وأهمية التَّنمية المحلية.

المبحث الأول: سياسة التَّقشف

هو أشهر مصطلح يتِّم تداوله بين الاقتصاديين بعد الأزمة المالية التي عَرفها العالم في السَّنوات الأخيرة، وبهذا سيتم التَّطرق في هذا المبحث إلى مفهُوم التَّقشف وإجراءاته وضوابطه.

المطلب الأول: مفهوم التَّقشف

التَّقشف هو السّياسات التي تَستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحُكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العَامة للحكومات وتجنب تصاعد الدّيون الحُكومية كنسبة من النّاتج المحلي الإجمالي، وغالباً ما تلجأُ الحكومات إلى السّياسات التّقشفية أثناء انخفاض الإيرادات بشكل مُفاجئ غير متوقع أو التّراجع الحاد لمستويات النّشاط الاقتصادي، أملاً في أن تؤدي تلك السّياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومن جهة نظر أنصار التقشف الاقتصادي يؤدي إلى توسع مستوى النّشاط وارتفاع معدلات النّمو في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التّقشف أنها على العكس من ذلك دائما ما يصاحبها في معدلات البَطالة وانخفاض في معدلات النُّمو الاقتصادي [1].

التّقشف بالمعنى العام يقصد به صُعوبة العيش وخُشونته، بسبب عدم كفاية حاجيات الإنسان، وهو في الاصطلاح السِّياسي:

هو برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف، زيادة الإنفاق على السّلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجاً للأزمة الاقتصادية التي تمُر بها البلاد [2].

---

(1) http :www.alarabiya.net/ar/asweq/ اقتصاديات التقشف

(2) https://ar.wikipedia.org/wiki/التقشف

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم المفاهيم التالية:

- **الرَّشاد في الإنفاق:**

هي إنفاق ما ينبغي بالقدر الذي ينبغي في المكان الذي ينبغي والزمان الذي ينبغي.

- **الإسراف في الإنفاق:**

وهو إنفاق ما ينبغي فوق ما نبغي.

- **التبذير:**

هو إنفاق ما ينبغي فيما لا ينبغي.

- **التقتير:**

هو عدم إنفاق ما ينبغي بالقدر الذي ينبغي وفي المكان الذي ينبغي والزّمان الذي ينبغي.

التقشف هو لُجوء الدّولة إلى إتباع سياسات مالية تهدف إلى إحْداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدَّولة وإيراداتها العامة باستخدامها للسّياسة المالية، مثل رفع الضرائب بكافة أشكالها طبقا للمبادئ العامة لها لأن الشّيء إذا زاد عن حدّه انقلب إلى ضده، (عدم تطبيق المبادئ فان الضرائب تقتل الضرائب) أو زيادة الرّسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة، وهذه تؤثر على مستويات الدُّخول المتاحة للجمهور أو صافي أرباح الشَّركات وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق بشكلية الاستهلاكي والاستثماري[1].

[1] http://economyo fakawait.blogspot.com

المطلب الثاني: إجراءات التَّقشُف [1].

يختلف مدى وضوح حزمة الإجراءات المتّبعة في إطار سياسة التّقشف من دولة لأخرى فمثلا في بعض الدول مثل اليونان اتخذت تدابير تقشفية واضحة مثل زيادة الضرائب وتخفيض الإعانات الاجتماعية وخفض رواتب القطاع العام وشملت أيضا تخفيضات في الضرائب لفئات معينة لتخفيف من أثر التَّدابير الأخرى.

في بعض الدَّول لم تكن سياسات التَّقشُف واضحة بالشكل الكافي، فعلى سبيل المثال شَهدت بريطانيا تغييراً في سياسات الحكومة منتصف عام 2010، وأدخلت وقتها تدابير مثل إعادة هيكلة نظام الرّعاية الاجتماعية مع إجراء بعض التخفيضات عليه، وعلى الرَّغم مما تبدو عليه السّياسات بأنها تدابير تقشفية، إلا أنه لا يمكن الاعتماد بها، كذلك أتت في إطار نهج إصلاحي للحكومة، ومن ثَّم لابد من التَّمييز بين التَّغيرات التي تدخل في إطار جدول الأعمال الحكومي وتلك التي تدخل لأسباب تقشفية، فمثلا لا يمكن اعتبار إزالة تدابير التحفيز المالي من قبل بعض الحكومات بأنها تقع ضمن حزمة التَّقشف، إذ أنها تُقدم في الأصل على أنها إصلاحات مُؤقتة، أي علينا أن نميز بين أمرين، هدف التغيير والمدى الزمني له. ولكن بصورة عامة يمكن القول أن لتدابير التّقشف إجراءات عدة يمكن أن تأخذ شكل مزيج من زيادة الضرائب وخفض النفقات العامة، حيث نرفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بينما على جانب الإنفاق العام يتم تخفيض المعاشات العامَّة لموظفي الدولة، وتقليص الخدمات العامة التي لها تأثير غير مباشر في

(1) زهور بلطرش **" سياسة التقشف وترشيد الإنفاق الحكومي بعد انهيار أسعار البترول 2016/2014 "** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المدية 2017/2016، ص4، ص5.

رّفاهية الأُسر وتخفيضات في بعض صور الإنفاق العام مثل الإنفاق الدّفاعي، وتخفيضات في إعداد مستويات أجور العمالة في القطاع العام

المطلب الثالث: ضوابط سياسة التَّقشف[1].

تدخل سياسة التّقشف في صلب اهتمام صندوق النَّقد الدولي، وتقوم فلسفة الصندوق على أن خطط التَّقشف والضبط المالي ينبغي أن تركز على الإصلاحات الهيكلية المتواصلة بدلا من تدابير المؤقتة أو قصيرة الأجل حتى تُؤتي ثمارها، في بلجيكا وكندا على سبيل المثال، حققتا نجاحاً كبيراً في تخفيض الدّيون مقارنة بإيطاليا، وكان الفرق بين الحالات الثلاثة هو الوزن النّسبي الذي أعطاه كل بلد للتحسينات الهيكلية مقارنة بالجهود المؤقتة، وجدير بالذّكر أن كل من بلجيكا وكندا وضعتا برنامجاً لضبط المالية العامّة في حقبة التسعينيات، استطاعتا من خلاله الحفاظ على تحسن أداء الموازنة العامة والمساعدة في التَّخلص من التبعات الاقتصادية غير الحميدة الناشئة على الضبط المالي المفرط.

وفي دول أخرى مثل بريطانيا، رغم مسعاها لإجراءات تقشفية خلال القرن العشرين، نجد أن نسب الدَّين العام ارتفعت نتيجة قيام السُّلطات بالجمع بين تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، مما أفضى إلى نمو سالب الأمر الذي أدى في النّهاية إلى تفاقم مشكلة الدَّين العام. وفي اليابان، خلال حقبة التسعينيات، رأى الصندوق أنه كان ينبغي على الحكومة إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي وتهيئة بيئة نقدية داعمة قبل أن تبدأ في تطبيق سياسات التَّقشف والضبط المالي وتأثيراتها السلبية التي شابت العملية.

[1] إبراهيم الغيطاني، دراسة: **" سياسة التقشف في مصر ..مبررات التطبيق وضوابط النجاح "** ، مركز المصري للدراسات والمعلومات، سنة 2012 .

وقد وضع صندوق النقد الدولي في إطار ذلك خارطة طريق للنجاح لتطبيق سياسات التَّقشُف وتسوية أعباء الدّيون المفرطة الحالية، تتلخص في التالي :

- دعم النّمو يمثل أهم الأولويات لمواكبة الآثار الانكماشية المترتبة على التّقشف المالي.
- يجب أن تركز السياسات على حل المشكلات الهيكلية الأساسية داخل الاقتصاد، كما يجب أن تكون السّياسة النقدية داعمة بقدر الإمكان .
- نظرا للوقت الذي يستغرقه تخفيض الدُّيون، ينبغي التَّركيز في عملية الضبط المالي على التغييرات الهيكلية الدائمة، ويمكن أن تُساعد في هذا الخصوص قواعد المالية العامة، كتلك المطبقة في بلجيكا، و التي تُعزز الشَّفافية والمُساءلة في عملية الميزانية، مع العلم أن حالة إيطاليا في حقبة التَّسعينات تشير إلى أن عملية تخفيض الدُّيون لم يصاحبها نمو قوي .

المبحث الثاني: ماهية وأهداف التَّنمية المحلية.

تعد مسألة التَّنمية المحلية من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إدراكها، لذلك فقد حظيت عملية التَّنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدُّول المتقدمة والنَّامية على حد سواء، نظرًا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين.

لذا سلطنا الضوء على دور البنوك التّجارية في التَّنمية المحلية، نظراً لمكانتها المتميزة وهو ما جعلها تحتل موقعا بارزا في استراتيجية وسياسة التَّنمية في جميع مراحلها ومحطاتها.

المطلب الأول: مفهوم التَّنمية المحلية

سنعطي في البداية تعريف مختصر عن التَّنمية وتطور مفهوم التَّنمية.

أولاً: مفهوم التَّنمية.

التَّنمية هي عملية تغيير مُستمرة وشاملة لكافة مجالات الحياة حيث تتطلب المُشاركة لجميع فئات المُجتمع في تنفيذ مشاريع التَّنمية، فقد أعطت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية بأنها العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن [1].

ويتضح من هذا التعريف أن التَّنمية عبارة عن مجموعة عمليات ناتجة عن جهد مشترك بين جميع العاملين في المجتمع، مهما تباينت اختصاصاتهم، كما يبرز دور الحكومة في ذلك ويوضح أهمية الربط بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

[1] كريم عبد النبي العبيدي، **" الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي "** : جامعة قار يونس، ليبيا، 1995 ،ص 91

مصطلح التَّنمية لديه عدة مفاهيم نختصرها في النِّقاط التالية [1]:

- التَّنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة فقط ولكنها هدف مستمر، وقدرة على التَّغيير، النُّمو والتَّطور، ولذا فان أهداف التَّنمية تتغير وفقاً لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكنُ التَّحقيق، وهنا تَكمن صُعوبة تعريف ثابت ومحدد لها.
- التَّنمية هي عملية، بمعنى أنها خطوات مترابطة ومُتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة، أي أنها عملية مجتمعية متشابكة متكاملة في إطار ينتج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية و عمرانية.
- التَّنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الأخر، ولهذا فهو منهجًا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته.

[1] خنفري خيضر، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2010-2011، ص 9

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوّر مفهوم التَّنمية عبر مراحل نوضحها في الجدول التالي[1]:

جدول (2) : تطور مفهوم التَّنمية.

المراحل	الفترة	مفهوم التَّنمية
01	من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين.	• التَّنمية = النّمو الاقتصادي.
02	منتصف الستينات إلى السبعينات القرن العشرين.	• التَّنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للموارد المتاحة.
03	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين.	• التَّنمية الشَّاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
04	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا.	• التَّنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسُّكان.
05	منذ مؤتمر قمة الأرض سنة 1992.	• التَّنمية المُستدامة = النُّمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: كمال بودانة شعباني" أثر الرّقابة الادارية على التَّنمية المحلية"

[1] كمال بودانة شعباني **"أثر الرّقابة الإدارية على التنمية المحلية "**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014 ص 14.

ثانيا: مفهوم التَّنمية المحلية

لقد تعددت الكتابات و التَّعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطوُّر مفهوم التَّنمية بصفة عامة، حيث أصبحت التَّنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذَّاتية والمتمثلة في المشاركة الشَّعبية التي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التَّنمية المحلية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التَّنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التَّجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة [1].

وقد عَرَّفت الأُمم المتّحدة التَّنمية المحلية بأنها " هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئة الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيّها بأقصى قدر مستطاع [2].

وتُعرّف أيضا " هي آليات بواسطتها يقوم المجتمع بتشكيل محيطه بهدف تحسين نمط حياة السّكان أو المقيمين، هذه الخطوة تلتزم الاندماج المنسجم لعناصر المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السّياسية والبيئية [3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد " **التمويل المحلي والتنمية المحلية** " الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001 ص 13.

[2] خنفري خيضر" **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**" مرجع سابق ،ص 19.

[3] كمال بودانة شعباني" **اثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية**" مرجع سابق، ص 17 .

ويمكن إعطاء تعريف شامل للتَّنمية المحلية : "هي القيام بمجموعة من العمليات، والنّشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النّهوض في كافة المجالات المكوّنة للمجتمع المحلي" وتعرَّف كذلك " بأنها دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم مما ينعكس ايجابياً على مجتمعهم ويُؤدي إلى تموّه في العديد من القطاعات المحلية والتعليمية وغيرها " [1] .

ومن خلال التعاريف السّابق ذكرها يمكن استخلاص أهم خصائص ومكونات التَّنمية المحلية:

1- خصائص التَّنمية المحلية:

تتميز التَّنمية المحلية بمجموعة من الخصائص وهي:

- **تعتبر التَّنمية المحلية عملية شاملة:** إذ أنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.
- **تساهم في تطوير المجتمع:** إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخُطط التي تَهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتَّعليمية في المجتمع.
- **تهدف التَّنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد:** إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذّاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التّجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً.
- **توفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد:** تسعى إلى توفير كل من وسائل النقل، ومؤسسات تعليمية وقطاعات عامة، وغيرها.

[1] http:// mawdoo3/ مفهوم التنمية المحلية,25/02/2019 ,15 :06.

2- مكونات التَّنمية المحلية:

تعتمد التَّنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، وهي:

- **الأفراد:** هم مجموعة الأشخاص الذين يَسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعَّالة، والتي تُساهم في دعم التَّنمية المحلية لتحقيق أهدافها.
- **المؤسسات:** هي مجموعة من المُنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزّيادة من كفاءَة التَّنمية المحلية.
- **المجتمع:** هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي و المكوّن الرَّئيسي من مكونات التَّنمية المحلية [1].

3- أبعاد التَّنمية المحلية: يمكن تصنيف أبعاد التَّنمية المحلية في الجدول الموالي:

جدول (03): تصنيف أبعاد التَّنمية المحلية

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
- تحسين جودة الحياة. - تخفيض حدة الفقر. - تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.	– نقل التكنولوجية الجديدة. – تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. – الإنتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات.	– تقليص انبعاث غاز التدفئة. – الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها. – استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر : غربي أحمد، **التَّنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، المدية، ص 11.

[1] مجد خضر **" مكونات التنمية المحلية "** ، أخر تحديث ابريل https://mawdoo3.com/2016

المطلب الثاني: أهداف التَّنمية المحلية

إنَّ الهدف الرَّئيسي الذي تسعى إليه التَّنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات وتطوير المجتمع المحلي حتى تنعم بالحياة الكريمة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

- تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يتسنى لهم العيش داخل محيط صحي وجميل.
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللاَّزمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطّاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرَّفاهية بأسرع من معدل النّمو الطبيعي.
- سد حاجيات السكان المحليون من السّلع والخدمات.
- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التَّنمية، مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التَّنمية المحلية [1].
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشَّعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً [2].
- تسريع عملية التَّنمية الشَّاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تُساهم في تخطيطها و انجازها.

---

[1] كمال بودانة " **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية** " مرجع سابق ص 81.

[2] ايمن عودة المعاني " **الإدارة المحلية** " دار وائل النشر، عمان الأردن 2010 ص 139، ص 140

المطلب الثالث: مجالات التَّنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التَّنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها:

أ- التَّنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التَّعاريف و التفسيرات حول هذا الموضوع ، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك و هو أن " التَّنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين و تنظيم استغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكُلي من السّلع و الخدمات بمعدل أسرع من معدل الزّيادة في السُّكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي[1].

إذًا فغاية التَّنمية هي رفاهية الإنسان ماديًا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التَّنمية والتي تهدف أساساً إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواءً كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكّنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التَّنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

ب-التَّنمية الاجتماعية:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العُنصر الإنساني للتَّركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير و إعداد و تنفيذ البرامج الرَّامية للنهوض به و بالاهتمام و خلق الثقة في فعالية برامج التَّنمية الاجتماعية و التي تنحصر أساسا في

[1] مختار حمزة ، " **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر**" ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مصر ، 1994 ، ص 377.

الخدمات العامة و الخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية[1].

وهناك علاقة بين التَّنمية الاقتصادية و التَّنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.

ج- التَّنمية السِّياسية:

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التَّنمية السّياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة، والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التَّنمية السّياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافرت فيه المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السّلطة كاختيار النُّخَب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية.. الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دَورا كبيراً في دعم مسيرة التَّنمية السياسية [2].

ح- التَّنمية الإدارية:

ترتبط التَّنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التَّنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات

[1] محمد رياض عاتيمي، **" نظريات ومفاهيم التكاملي للتنمية "**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص 49.

[2] خنفري خيضر **" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"** مرجع سابق ص 21

الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التَّنمية الاقتصادية [1].

[1] خنفري خيضر" **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**" مرجع سابق ص 22.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين أساسين، تناولنا فيه في المبحث الأول سياسة التّقشُف من خلال إظهار مفهوم التَّقشُف وإجراءاته وضوابطه حيث يعتبر التّقشُف في الإصلاح السّياسي على أنه برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف وزيادة الإنفاق على السّلع الاستهلاكية وتشجيع الادخار والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجاً للازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية وأهداف التَّنمية المحلية حيث توصلنا إلى أن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التَّنمية المحلية هو تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل، وكذا إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، والتأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشَّعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التَّنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية...الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب التَّنمية المحلية المختلفة على اعتبارها هي كلاً مُتكاملاً لكافة جوانب مجالات الحياة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي

(BEA) لوكالة المدية

مقدمة الفصل الثالث:

لكي يكون البحث الذي ندرسه ذا مفهوم أفضل وأحسن فلا يكفينا الجانب النَّظري لدور البنوك التِّجارية في التَّنمية المحلية، فنلجأ إلى الجانب التَّطبيقي فاخترنا وكالة البنك الجزائر الخارجي BEA بالمدية، بحيث نتطرق في البداية إلى إعطاء لمحة عن البنك الجزائر الخارجي BEA من خلال التَّعرف على نشأته والهيكل التَّنظيمي المكوّن له، ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى الدِّراسة التَّطبيقية و كيفية منح القروض البنكية وتحليل نموذج قرض ممنوح من طرف الوكالة.

المبحث الأول: مدخل عام حول البنك الجزائر الخارجي BEA بالمدية

يقوم أي بحث علمي على مجموعة من القواعد العامّة التي تتلاءم مع طبيعة هذا البحث، التي تمنح الباحث إمكانية القيام بالتَّحليل العلمي والموضوعي التي تم جمعها من ميدان البحث، وبالتَّالي سنتطرق إلى لمحة تاريخية حول البنك، وكذلك الأقسام الموجودة بها وإحصائيات الموظفين والمُوظفات، بالإضافة للمهام والهيكل التَّنظيمي لها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الجزائر الخارجي[1]

سنقوم في هذا المطلب بتقديم عام للبنك الجزائر الخارجي من خلال نشأته وتعريفه.

أولاً: نشأة البنك الجزائر الخارجي

بعد الاستقلال تبين للسُّلطات العُمومية أن البنوك الأجنبية تستعمل قواعد لتسيير الخاصة بالاقتصاد الحُّر لا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الموجه وبعد سلسلة التأميم التي مست عدة بنوك فرنسية وغير فرنسية كانت موجودة في الجزائر، بدأت السُّلطات بإنشاء البنوك الجزائرية خلال سنتي 1966- 1967 ومن هذه البنوك البنك الجزائر الخارجي BEA.

تأسس البنك الجزائر الخارجي بالمرسوم رقم 67-204 في الأول من أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري بموجب قرار رئاسي بالجزائر العاصمة المحاذاة بالبنك المركزي الجزائري ويتمتع بالصورة القانونية والمعنوية للقيام ببعض العمليات المالية العادية ذات الصِّلة بإيداع الأموال للادخار أو لغرض

[1] من وثائق المقدمة من البنك الجزائر الخارجي-وكالة المدية-

التَّحويلات الخاصة بالدولة أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من شركات ومؤسسات عمومية، ويتمتع بانفتاح واسع نحو الخارج ومهمته الأساسية تتمثل في تسهيل العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع باقي دول العالم حيث ورث هذا البنك خمس بنوك أجنبية كانت تشتغل في ميدان التِّجارة الخارجية وهي:

- القرض اللّيوني **Crédit Lyonnais** في 1 أكتوبر 1967.
- المؤسسة العامة **Société Générale** في 1968.
- قرض الشَّمال **Crédit du nord** في 1968.
- البنك الصّناعي الجزائري المتوسط **Banque Industrielle de l'Algérie et de Méditerrané.** في 1968.
- بنك بركليز **Barclays Banque** في 30 أفريل 1968.

لم يحصل البنك على هيكله النِّهائي إلاَّ في جوان 1968، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون رقم 01/88 الصَّادر في 17 جانفي 1988، وبعدها تحول البنك إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 1 أكتوبر1967.

وقد ورث البنك الجزائر الخارجي مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات، فبالرَّغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فانه يعمل طبقا للقانون التِّجاري، وبالتَّالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة نزعته الأولية الخاصة والمتمثلة في التِّجارة الخارجية، ويتدخل في جميع العمليات البنكية، ولقد كان التأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

وفي هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع و إقراض)، والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التَّجهيز المقرر في الخطة، بالإضافة إلى مواضيع النفط والتَّعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970، فهو الذي لديه حسابات الشَّركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات، (سونطراك، نفطال)، والكيميائية والبتروكيميائية والتَّعدين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقروض، وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود، وإنشاء أنابيب النَّفط والغاز ومصافي سكيكدة، عنابة وسطيف، ومصانع الاسمنت في شلف والحجار، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والرُّكاب. بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فان له ثمانية (8) مديريات جهوية و90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول.

ثانيا: تعريف البنك الجزائر الخارجي

يُعرف بنك الجزائر الخارجي بأنه البنك المُكلف بتسوية العمليات بين الدُّول والعالم الخارجي، وهو يستقبل مئات من زبائنه يومياً لتلبية حاجياته، لفتح حسابات بمختلف أنواعها، ويمكن تعريفه بأنه: " عبارة عن مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري موضوعها النُّقود والعمليات التي تدور حول قيام النُّقود من إقراض، تسوية الدَّفع وكذلك فتح الحسابات...الخ".

ويَكمُن هدفه الأساسي في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وكذلك من خلال مختلف نشاطاته وخدماته المصرفية، كما يعمل هذا الأخير على فتح أبواب العلاقات الدولية بين العالم والجزائر من خلال مهامه في تمويل التِّجارة الخارجية ومختلف الضَّمانات الدُّوَلية لمختلف الصفقات الموقعة من قبل الدولة والمؤسسات المحلية والخارجية.

المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك الجزائر الخارجي وهيكله التَّنظيمي

أولاً: أهداف البنك الجزائر الخارجي

للبنك الجزائر الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها، من أهمها ما يلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التِّجارية مع باقي دول العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- تأمين العمليات التِّجارية مع الخارج ضد الأخطار السِّياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدُّول والجماعات المحلية.
- القيام بخدمات مركزية في التَّعليم التِّجاري.
- وضع وكالات وفروع في الخارج.
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية.
- المشاركة في نظام تأمين القرض.
- إعطاء ضمانات للمُّوردين والمُصدرين.
- إعطاء الموافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى.
- في ظل إصلاحات 90-91 يمكن أن يتدخل البنك الجزائر الخارجي في البورصات.
- منح القروض، والاعتمادات على الاستيراد.

ثانيا: مهام البنك الجزائر الخارجي:

يقوم البنك الجزائر الخارجي بعدة مهام متمثلة فيما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدَّفع التي تقدم نقداً أو عن طريق الشِّيك، والمتعلقة بجميع عمليات التوطين والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- منح القروض بجميع الأشكال سواءً كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- القيام بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التِّجارية ، الوُصولات، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين والالتزام عند حلول ميعاد الاستحقاق.
- التَّحويل وبشتى الطرق عمليات التَّجارة الخارجية.
- يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الأخرى.
- يعمل لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر أو بالخارج بأي شكل من الأشكال.

يقوم البنك الجزائر الخارجي بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، ويعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب شُركائه فيما يخص جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه، لذلك تقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.

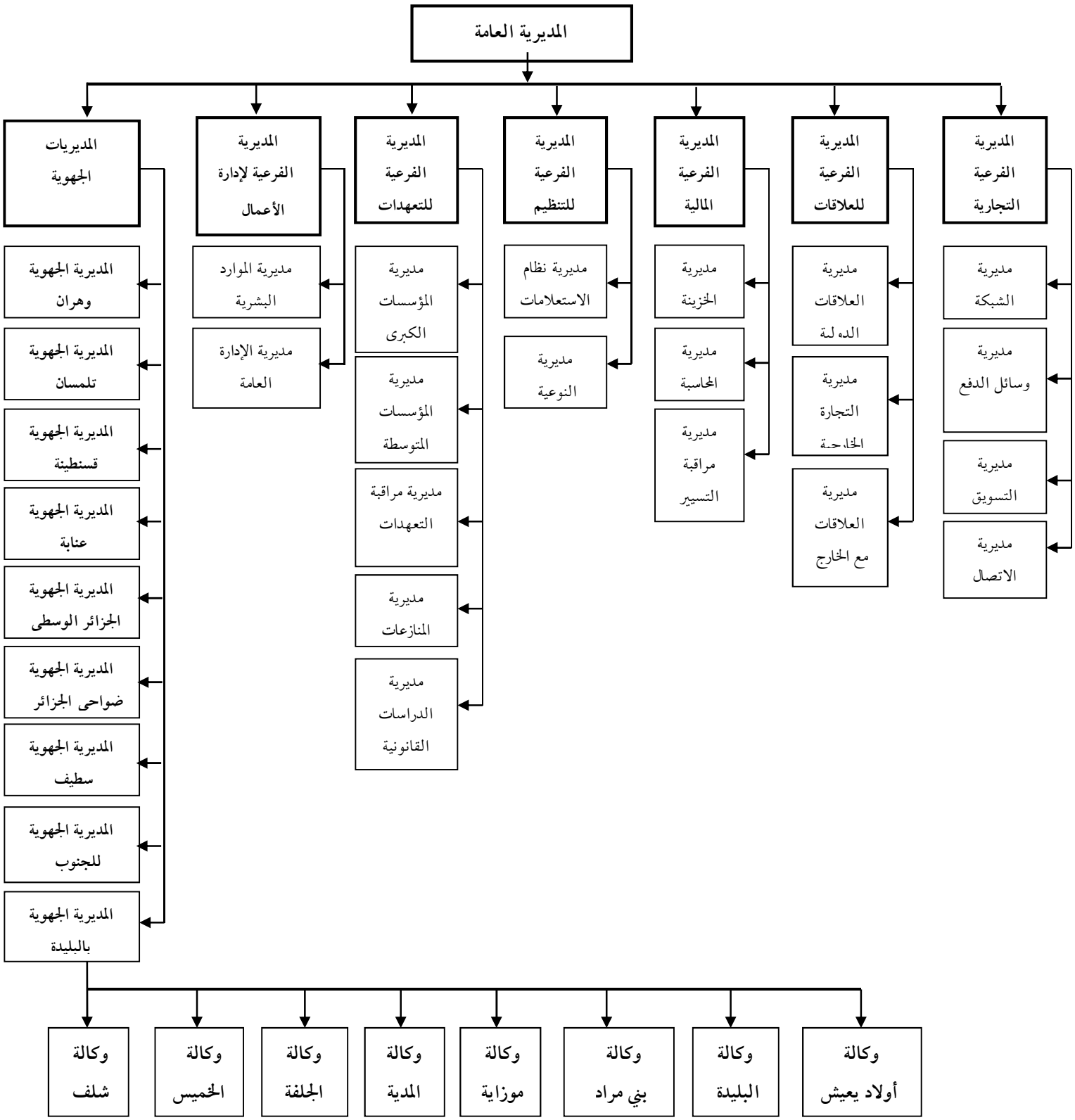
ثالثا: الهيكل التَّنظيمي العام للبنك الجزائر الخارجي

تنقسم المديرية العامة للبنك الجزائر الخارجي إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

- **المديرية الفرعية التِّجارية**: وتعمل على التَّنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتِّصال والإعلام.
- **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية**: وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج(عمليات الاستيراد والتَّصدير).
- **المديرية الفرعية المالية**: ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التَّسيير الداخلي للبنك.
- **المديرية الفرعية للتَّنظيم**: ومهمتها أساساً تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.
- **المديرية الفرعية للتعهدات**: ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن.
- **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال**: وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شُؤون العاملين.
- **المديريات الجهوية**: وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة.
- **المفتشية العامة**: ويكمن دورها أساساً في مراقبة نشاطات الوكالات دورياً.
- **الكتابة العامة**: وهي السكرتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة.

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (3): الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي



المصدر: وكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية في 2018/12/21

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الجزائر الخارجي لولاية المدية وهيكله التنظيمي

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين وكالات البنك الجزائر الخارجي وكالته بالمدية، وهي محطة دراستنا التَّطبيقية.

أولاً: تعريف الوَكالة ونشاطاتها:

1- تعريف الوكالة:

وكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية هي واحدة من بين 8 وكالات تابعة للمديرية الجهوية للبليدة، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية وتوفير متطلباتهم التي يحتاجونها.

2- مهام ونشاط الوكالة:

تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدَّفع التي تُقدَّم نقداً أو عن طريق الشّيك، والمتعلقة بعمليات التَّوظيف والتَّحصيل وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواءً كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب ، الخصم، شراء الأوراق التِّجارية ، الوُصولات، الدُّفعات.

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التِّجارة الخارجية، استقبال وديعة المبالغ السندات، استقبال الأموال الناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، السند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين.
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

تقوم الوكالة بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها، فالوكالة تعمل على تسيير أعمالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابها أو لحساب شُركائها في ما يخص جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافها لذلك تقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافها في إطار تنظيمه.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية

تتواجد بالوكالة المصالح التالية:

1- مصلحة الصُّندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات منها:

- التَّحصيلات بأنواعها.
- عمليات السَّحب والدَّفع.
- عمليات التحويلات.

- عمليات المقاصة.
- عمليات المحفظة.

2- مصلحة التّجارة الخارجية: من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة ما يلي:

- عمليات السَّحب والدفع بالعملة الصعبة.
- التحصيلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التِّجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير).

3- مصلحة التَّعهدات: تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- دراسة القروض.
- دراسة التَّعهدات القانونية والتحصيل.
- الاهتمام بقضايا المنازعات.
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصناعية، المؤسسات الفردية والأعمال الحرة.
- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته.
- القيام بدراسات ميدانية للتَّأكد من سلامة طلب القرض.
- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

4-مصلحة التَّسيير الإداري: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

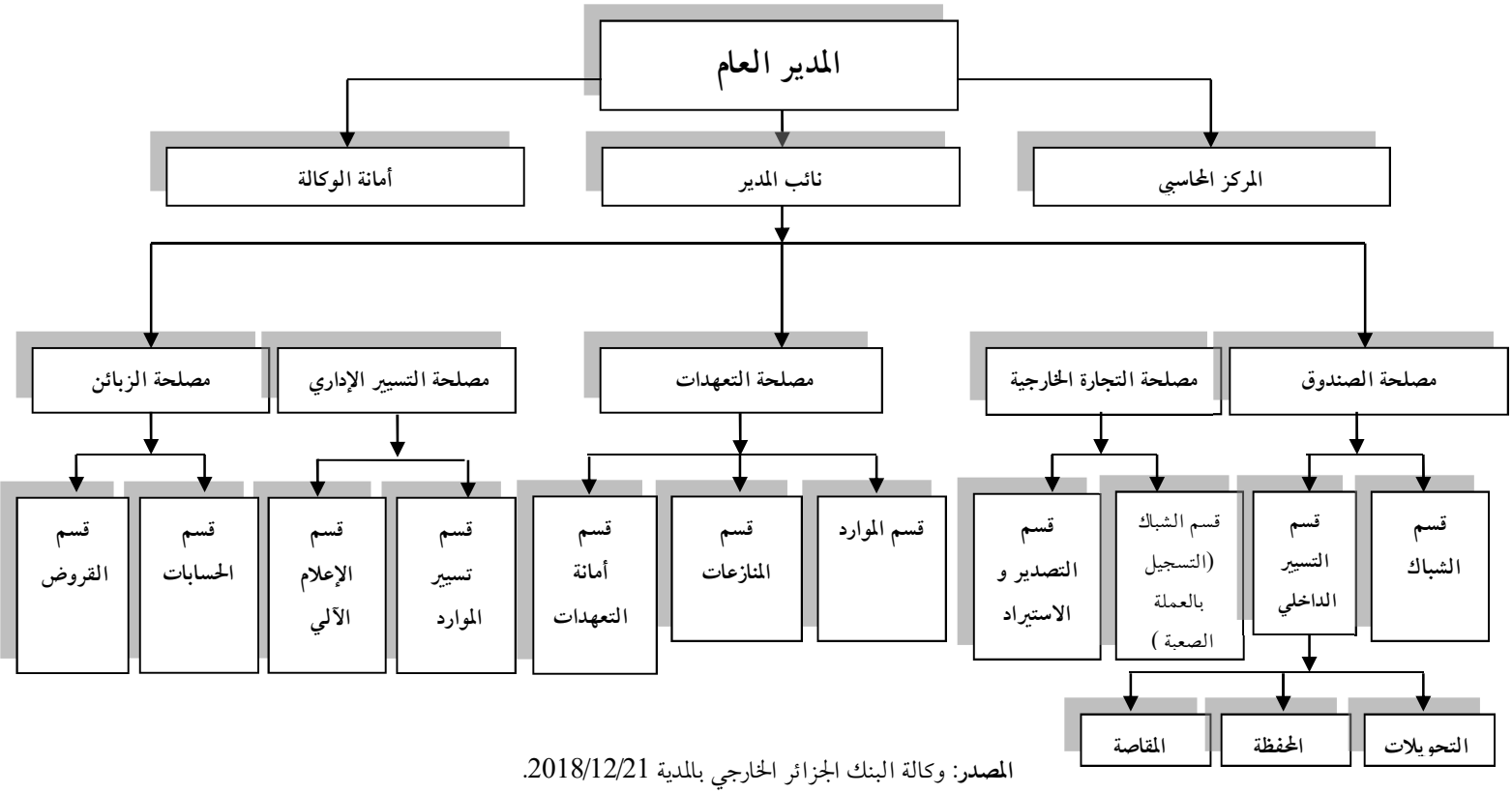
- تسيير موارد الوكالة.
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة.
- التَّسيير الآلي للعمليات.

5- مصلحة الزبائن:

- تتولى هذه المصلحة مهام دراسة ملفات القروض.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

الشكل 04: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية سنة 2018.



المصدر: وكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية 2018/12/21.

المبحث الثاني: هيكلة وتحليل القروض الممنوحة من طرف الوكالة

المطلب الأول: هيكلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة وآليات تسيير مخاطرها:

هناك ثلاث أنواع من القروض التي تهتم بمنحها وكالة البنك الجزائر الخارجي بالمدية، حيث نتناول دراسة كل نوع على حدا.

أولاً: قروض الأسرة

1- تعريفها :

قروض الأسرة هي قروض موجهة عادة للأجراء، سواءً قروض الاستهلاك أو قروض اقتناء السِّيارات أو قروض لاقتناء مسكن، وقروض الأسرة هي قروض قصيرة الأجل وبالتَّالي هي نوع من قروض الاستغلال.

2- شروط منحها:

لقروض الأسرة عدة شروط من بينها:

- أن يكون طالب القرض زبونا لدى البنك.
- أن يكون طالب القرض موظفا دائما.
- أن يكون طالب القرض أجره صافي أي يفوق الحد الأدنى للأجور، فمثلا في قروض الموجهة لاقتناء السِّيارات والسّكنات صافي الأجر يفوق ضعف الحد الأدنى للأجور.
- باستطاعة طالب القرض أن يكون له شريك في القرض، لكن يجب أن تكون زوجته فقط.

3- تكوين ملف طلب القرض:

يتصل صاحب القرض بمصلحة القروض وذلك لتقديم الطَّلب والوثائق اللازمة من بينها:

- شهادة الميلاد.
- شهادة العمل.
- شهادة الرّاتب.
- شهادة الإقامة.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناؤه.
- نسخة من بطاقة التَّعريف الوطنية مصادق عليها.
- تصريح شرفي بعدم دين أي مؤسسة مالية.

4- بعد دراسة طلب القرض:

يُقدّم القرض للدِّراسة ثم يحُكم عليه بالقُبول أو الرّفض، وفي حالة القُبول يتقدم طالب القرض للمصلحة ليتمم الوثائق المتبقية والتي من بينها يودع طالب القرض مساهمته الشَّخصية المقدرة ب 30 % من قيمة المواد المُراد شراؤها، أما البنك فيُودع 70 % من قيمة القرض في حساب الزَّبون ثم يخصم مبلغ الضَّمان والمقدر بـ: 2,5 % من قيمة الفاتورة ويدفع هذا الأخير إلى هيئة الضمان المُختصة.

ثم يقوم طالب القرض بإمضاء الاتفاقية والسَّندات لأمر، ويأخذُ نسخة من الاتفاقية إلي المورّد، بعدها يسلمه المورّد السِّلعة أو العتاد المراد شراؤه ثم يُسدِّد البنك مبلغ الفاتورة، ويُسلم الزَّبون جدول التَّسديد، ثم يبدأ التَّسديد مباشرة بعد الاستلام.

5- الضمانات:

الضمانات هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التَّوقف عن السَّداد، وتطلب ضمانا استكمالا كوسيلة لاسترجاع أمواله فهو يركز على دراستها جيداً من أجل تفادي الوقوع في المخاطر، ومن بين الضمانات المقدَّمة نجد:

- في حالة القرض الاستهلاكي: أجر الشَّخص + مبلغ الضمان.
- في حالة قرض السِّيارات: أجر الشَّخص بالإضافة إلى مبلغ الضمان مع رهن وثائق السِّيارة.
- في حالة قروض السكن: مبلغ الضمان مضافا إليه أجر الشخص مع رهن العقار.
- كما أن هناك ضمان أخر غير إجباري وهو أُذونات الصُّندوق وهي تفيد في الضرائب (التهرُّب الضريبي).

6- مخاطر قروض الأسرة وكيفية مواجهَتها:

عند منح القروض يواجه البنك مشكلة إمكانية تعرضه لمخاطر مختلفة، ويحاول التحكم فيها، أو التخفيف من حدة آثارها التي قد تمتد إلى عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض، وإنما خسارة الأموال المقرضة ذاتها. فالبنك إذاً يجازف بأمواله عند منحه للقروض، لأن كل الضمانات التي يلجأ إليها لا تعيق ظهور هذه المخاطر، وإنما

يخفف من حدوثها، و الخطر الأساسي الذي يتعرض له البنك هو خطر عدم التَّسديد، والذي يُعتبر حاليا قليل بسبب مبلغ الضمان المُقدم وصندوق التأمين عن البَطالة.

في حالة عدم تسديد الزَّبون لقيمة القرض، يُرسل إنذار الأول، وإن لم تكن هناك استجابة يُرسل الإنذار الثاني، وفي حالة العجز الكامل عن السَّداد، يقدم الملف إلى صندوق التّأمين عن البطالة، فيقوم بتعويض 80 % من مبلغ القرض، أو يقوم الصندوق بمساعدة طالب القرض على السَّداد.

أما الخطر الأخر الموجود فهو خطر الإدارات والتَّلاعبات، ويعتبر هذا الخطر قليل جداً لوجود رقابة مشددة وصارمة. على العُموم المخاطر التي يتعرض لها البنك من هذا القرض قليلة جداً.

ثانيا: قروض الموجهة لتشغيل الشَّباب

1- تعريفها:

هي قروض موجهة عادة للشباب البطَّال ذوي الكفاءات في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب " **ANSEG** " و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **"CNAC"** والقرض المصغر" **ANGEM**"، وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل تدخل ضمن أنواع قروض الاستغلال.

2- شروط منحها: لقروض الموجهة لتشغيل الشباب العديد من الشُّروط نذكر منها:

- أن يكون طالب القرض متحصلا على شهادة (أي كفاءة).
- أن يكون طالب القرض بطالا.
- أن لا يتجاوز 35 سنة في حالة (**ANSEG**)، وفي **(CNAC)** أن يفوق 35 سنة.

- أن لا يفوق مبلغ المشروع 1 مليار سنتيم في حالة (**ANSEJ**) و (**CNAC**).
- أن لا يكون على طالب القرض أي دين لدى مؤسسة مالية.

3- التمويل:

- التمويل يكون مشترك بين البنك ووكالة تشغيل الشَّباب والمستفيد.
- تكون نسب التمويل متفاوتة وفقا لقيمة المشروع غالبا ما تكون 70% لفوائد منخفضة من طرف البنك، و 20% قرض بدون فائدة من وكالة تشغيل الشَّباب، أما 10 % المتبقية فهي من المساهمة الشَّخصية.

4- تكوين الملف: نفس الملف الإداري الذي تطرقنا إليه في القروض الموجهة للأسرة مضافا إليه:

- شهادة عدم الانتساب لصندوق التقاعد.
- شهادة عدم الانتساب للغرفة الفلاحية.
- شهادة عدم الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي.
- الجداول المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج لمدة 3 سنوات)
- الدِّراسة التقنية الاقتصادية.
- شهادة الاستحقاق.
- يجب أن تكون الوثائق الثلاثة الأخيرة مسلمة من عند الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**).

5- بعد دراسة القرض :

يتقدم طالب القرض للمصلحة المعنية، بحيث تقوم المؤسسة المعنية بدراسة ملف القرض، بعدها يعرض الملف إلى اللّجنة الولاية التي تقوم بالمرافقة أو رفض الملف واختيار البنك في حالة القُبول، يُقدم الملف إلى البنك المعني بحيث يقوم هذا الأخير بدراسة الملف أيضا لكي يقبل أو يُرفض، وفي حالة الرفض يوجه الملف إلى المديرية الجهوية.

أما في حالة قُبول البنك للملف يُرجع إلى الوكالة، و في حالة الرفض يُرسل إلى المديرية العامة وهنا يكون الرفض النَّهائي.

وفي حالة قبول الوكالة للملف (قبول النَّهائي للملف) يستدعى المعني لإتمام الإجراءات، ويبدأ أولا بفتح حساب، يُودع فيه مبلغ المساهمة الشَّخصية، ويسلم نسخة من قرار القبول إلى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي تقوم بدورها بإيداع قيمة القرض 20%، ثم يقوم المعني بإمضاء كافة الوثائق وبعدها يضع البنك 70 % في حساب المستفيد بعد خصم مبلغ الخاص بالتأمين. ثم يأخذ نسخة من الاتفاقية إلى المورِّد، بعدها المورّد يسلمه السِّلعة أو العتاد المُراد شراؤه ثم يُسدد البنك مبلغ الفاتورة، ويسلم الزَّبون جدول التَّسديد، و يبدأ التَّسديد مباشرة بعد الاستلام.

6- الضمانات:

الضمانات هي تلك الحماية أو التغطية التي يطلبها البنك عند منحه قرض لأحد الأفراد أو المتعاملين من أجل تجنب أو مواجهة مخاطر عدم السَّداد، وتعثر هذه القروض الممنوحة فإنه يجب علينا التَّطرق إلى الضمانات المتاحة في هذا النوع من القروض والتي من بينها :

- رهن العتاد.
- الصندوق الوطني للتأمين على القروض والذي تقوم الدولة بتسخيره.
- بالإضافة إلى رغبة المستفيد في رهن مُلك من ممتلكاته.

7- مخاطر القروض الموجهة لتشغيل الشَّباب وكيفية مواجهتها:

حسب الفترات السّابقة لوحظ عجز شبه تام عن تسديد شبه كلي للدُّيون الموجهة لهذه الفئة. ولكن من خلال الإجراءات المتخذة وخاصة مع ظهور ما يعرف بـ **Fonds de Garantie** قلَّت وبشكل لافت نسبة عدم التَّسديد، فمن بين أهم الصُّعوبات التي كانت تواجه البنوك في استرجاع ديونهم، هو لجوء أغلب المستفيدين إلى تغيير نشاطهم أو حتى مكان مزاولة أنشطتهم، وهذا طبعاً يرجع أساساً إلى عدم مردودية معظم المشاريع.

وعليه فان جُلَّ المخاطر تكمن أساساً في الدراسة الفعلية للملف، وكذا النَّشاط الممارس ومنطقة مزاولة النّشاط، بالإضافة إلى ذلك الدِّراسة الاقتصادية والمالية لمختلف المشاريع، بحيث أي خطأ أو عدم جدية في الدِّراسة يعرض صاحبها في الإفلاس الفوري وهذا ما يزيد من متاعب البنوك.

خطر أخر يهدد البنوك ألا وهو تهرب معظم المستفيدين من تسديد ديونهم بالرغم من مزاولة أنشطتهم بصفة مستمرة، وهذا ما يحتّم على البنك اللُّجوء إلى الأساليب القانونية لاسترجاع ديونها.

ثالثا: قروض الاستثمار

1- تعريفها:

هي قروض مخصصة عادة للمشاريع الكبرى والتَّجهيزات وهي أيضا عبارة عن قروض طويلة الأجل تفوق 7 سنوات و هاته القروض تمثل التَّسهيلات الممنوحة للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار والإنتاج من عقارات فنية وتقنية. وهذا ما يثبت أن القرض الاستثماري طويل الأجل إيراداته تستحق في الآجال الطويلة.

2- شروط منحها:

تتمثل أهم شروط منح القروض الاستثمارية في:

- أن تكون الشركة المفتَرضة قديمة وذات سمعة طيبة.
- أن يكون طالب القرض زبون لدى البنك.

3- تكوين الملف:

يتكون ملف طالب قرض الاستثمار من الوثائق التالية:

- طلب القرض يجب يكون ممضي وموضح فيه المبلغ والمدة.
- شهادة الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي
- شهادة الوضعية خاصة بالضرائب..

- الميزانيات والملاحق التقديرية.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- مختلف التصاريح الإدارية.
- جدول التمويل.
- جدول الخزينة التقديرية.
- السِّجل التِّجاري.
- محضر إنشاء شركة.
- رخصة البناء.
- عقد الملكية.
- فاتورات شكلية.
- جداول التقويم.

4- التَّسجيل و دراسات الطلب:

- تسجيل الطلب.
- يسجل الملف في نظام البنك ويرقم هذا الأخير وفقا لملفات القروض حسب الترتيب.
- يقوم الشَّخص المكلف بالقروض بزيارة موقع الشَّركة (زيارة ميدانية).
- مراقبة الزَّبون على مستوى المركزي (من ناحية الدُّيون، شيكات بدون رصيد... الخ).
- يُعرض الملف على لجنة القرض للدراسة.

- إشعار المعني بقبول أو رفض الملف من طرف اللَّجنة المركزية (على المستوى المركزي).

في حالة قبول الملف يقوم البنك بالإجراءات التالية:

- قبل إمضاء التَّصريح يراعي وجود الفعلي للضمانات.
- مصلحة التَّعهدات تقوم بتحرير التَّصريح، سندات لأمر، جداول التَّسديد.
- بعدها يمنح القرض.
- ثم يتم متابعته حتى نهاية التّسديد.

5- الضمانات:

تختلف الضمانات حسب طبيعة القرض المقدم، وفي حالة قروض الاستثمار يكون مبلغ القرض مرتفعا فإن قيمة الضمان تكون عالية، فيضطر طالب القرض إلى رهن العقارات، العتاد والآلات وكل ما يملك على حسب قيمة القرض.

6- مخاطر قروض الاستثمار وكيفية مواجهتها:

تسهر الوكالة على مراقبة عمليات الإقراض والملفات وطلبات القروض من خلال الدِّراسة المعمقة والكاملة لملف القرض قبل منحه.

إن الوكالة تتبع نظام المخاطر والنتائج وذلك من خلال:

- تحليل مخاطر القروض عن طريق دراسة معمقة وكاملة لملف القرض قبل منحه وتقييم المشروع من حيث المردودية واستخدام مؤشرات التَّحليل المالي. ودراسة الضمانات عن طريق ملف خاص يقيم مختلف أنواع الضمانات وكذا متابعتها.

- متابعة تحصيل القروض.

ويبقى خطر عدم التّسديد هو الهاجس الأكبر الذي يهدد الوكالة. وفي حالة تأخر طالب القرض عن التّسديد، تضطر الوكالة لان تمدد له في فترة السداد، أما إذا انتهت هاته الفترة ولم يسدد طالب القرض فإن الوكالة تلجأ للضمانات المقدمة وتقوم بحجز الرّهانات وترفع دعوى لدى مجلس القضاء وبالخصوص لدى قسم المُنازعات.

ويعتبر هذا النوع من القروض هو الأهم بالنسبة للبنوك، كما أن عدم التّسديد يعرض البنك إلى هزّات عنيفة في توازنه المالي، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الحيطة والحذر والتقيّد ببعض المقاييس الوقائية وفقا لما جاء في قانون النقد والقرض.

المطلب الثاني: تحليل نموذج منح قرض الموجه لتشغيل الشّباب من طرف الوكالة.

أولا: تكوين ملف القرض:

1- دراسة القرض:

بحيث تكون فيها معلومات خاصة بـ:

أ- طالب القرض:

يتم فيها ذكر المعلومات الخاصة بطالب القرض (الاسم واللقب، تاريخ الميلاد، رقم بطاقة التّعريف، العنوان، المهنة، مكان العمل، رقم الحساب و الدّخل الصافي).

كما يتم فيها ذكر معلومات عن المورّد (اسم المورّد، العنوان، رقم السّجل التّجاري)

ب- القرض:

يتم فيها ذكر معلومات خاصة بالقرض(مبلغ القرض، المدة، مبلغ التأمين، مبلغ التسديد، معدل الفائدة،...).

2- سندات لأمر:

هو عبارة عن ضمان لصالح البنك ممضي من طرف المستفيد.

3- نسخة من استمارة التامين:

تتضمن اسم البنك، عنوان البنك.

4- الدراسة التَّقنية الاقتصادية:

تتضمن المعلومات حول المشروع (المكان، الاهداف ....).

5- الميزانية التَّقديرية:

6- نسخة من الاتفاقية:

يتعهد بموجبها المستفيد من احترام بنود العقد، تتكون هذه الاتفاقية من خمس أوراق بحيث تتضمن الورقة الاولى اسم المستفيد ورقم الملف والسَّنة .

7- نسخة من جدول التَّسديد:

يتضمن رقم الدفعة، تاريخ الدفعة، المبلغ الاجمالي، مبلغ الفوائد، مبلغ الضريبة، ومبلغ الدفعة.

8- الترخيص بالقرض:

ويكون هذا الترخيص سواءً من المديرية الجهوية أو من المديرية العامة.

ثانيا: دراسة التَّطبيقية للمشروع

من أجل إيضاح أكثر للطريقة أو الكيفية التي يتم بها منح قرض من أجل تمويل مشروع ما، أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة من أجل التَّعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية والإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض.

I. الدراسة التَّطبيقية للمشروع الأول (A): 30 جانفي 2017

1- تقديم الجهة الطالبة للقرض:

- **المؤسسة**: مؤسسة توصيل وصيانة شبكات الاتصالات السّلكية واللاسلكية.
- **النشاط**: مؤسسة اقتصادية.
- **الطبيعة القانونية**: مؤسسة فردية.
- **مجال النَّشاط**: توصيل شبكة الاتصالات.
- **المقر**: وزرة ولاية المدية.
- **مدة القرض**: 8 سنوات.

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الآجال بمبلغ: **21, 841 774 5** دج.

2- الغرض من القرض:

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الاجل من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة مختصة في الأشغال ذات الصّلة بنشاط الاتصالات من توصيل و صيانة شبكة الاتِّصالات السّلكية واللاسلكية.

3- تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة و متوسطة تقدر تكلفة المشروع ب: 21, 841 744 5 دج منها 82, 496 115 دج يتكفل بها صاحب المشروع بنسبة 2 %. و الوكالة التي تموله أي الوكالة الوطنية لتأمين عن البطالة CNAC تساهم بـنسبة : 28 % من تكلفة المشروع والتي تقدر بـ 54, 955 616 1 دج ، أما البنك فيقدم بنسبة 70 % من المبلغ الاجمالي للمشروع أي يساهم بمبلغ 85, 883 042 4 دج.

جدول (4): هيكلة المشروع (A).

البيان	النسبة	المبلغ(دج)
التمويل الذاتي	%2	115 496 ,82
قرض الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة CNAC	% 28	1 616 955 ,54
القرض البنكي	% 70	4 042 883 ,85
المجموع	% 100	5 744 841 ,21

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

4- هيكل الاستثمار:

جدول (5): هيكل الاستثمار للمشروع

البيان	المبلغ (دج)
الرّسوم الاولية Frais préliminaire	30 000 ,00
التجهيزات Agencements	0 .00
المعدات والآلات Matériels et outillage	4 506 285 ,85
الاعلام الالي Informatique	993 650 ,00
التامين متعدد المخاطر / جميع المخاطر tous-risque /assurance multi-risque	174 190 ,56
راس مال الضمان fond de garantie	70 741 ,80
هيكل الاستثمار الكلي (المجموع)	5 744 841 ,21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الفواتير الشكلية المقدمة من البنك.

II- دراسة التطبيقية للمشروع الثاني(B): 18 فيفري 2015

1- تقديم الجهة الطالبة للقرض:

- **المؤسسة**: مؤسسة coulage de biton
- **النّشاط**: مؤسسة اقتصادية.
- **الطبيعة القانونية**: مؤسسة فردية.

- **مجال النّشاط**: البناء
- **المقر**: مرج شكير ولاية المدية.
- **مدة القرض**: 8 سنوات.

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الآجال بمبلغ: **95, 174 147 5** دج.

2- الغرض من القرض:

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الاجل من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة مختصة في البناء .

3- تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة و متوسطة تقدر تكلفة المشروع ب: **95, 174 147 5 دج** منها **50, 943 102 دج** يتكفل بها صاحب المشروع بنسبة **2 %.** و الوكالة التي تموله أي الوكالة الوطنية لتأمين عن البطالة CNAC تساهم بـنسبة : **28 %** من تكلفة المشروع والتي تقدر بـ **99, 208 441 1 دج** ، أما البنك فيقدم بنسبة **70 %** من المبلغ الاجمالي للمشروع أي يساهم بمبلغ **47, 022 603 3 دج**.

جدول (6): هيكلة المشروع الثاني (B).

البيان	النسبة	المبلغ (دج)
التمويل الذاتي	%2	102 943 ,50
قرض الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة CNAC	% 28	1 441 208 ,99
القرض البنكي	% 70	3 603 022 ,47
المجموع	% 100	**5 147 174 ,95**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

4- هيكل الاستثمار للمشروع الثاني (B):

جدول (7): هيكل استثمار للمشروع الثاني (B)

البيان	المبلغ (دج)
الرّسوم الاولية Frais préliminaire	40 000 ,00
التجهيزات Agencements	0 .00
المعدات والآلات Matériels et outillage	3 104 963 , 10
المركبات Véhicule	1 730 000 ,00
التامين متعدد المخاطر / جميع المخاطر tous-risque /assurance multi-risque	154 527 ,36
راس المال الضمانfond de garantie	63 052 ,89

راس المال العام Fond de roulement	54 631 ,60
الهيكل الاستثمار الكلي (المجموع)	**5 147 174 ,95**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الفواتير الشكلية المقدمة للبنك.

أثر المشروعين على التَّنمية المحلية في ظل سياسة التَّقشف:

- من خلال المشروعين المقدمين تم توظيف عدد من الاشخاص.
- كانت ربحية المشروعين أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسستين من تسديد القرض وكامل مستحقاتها وهذا ما يبين أن هاتين المؤسستين حققتا أهدافها وساهمتا في عملية التَّنمية بالطريق المباشر وغير المباشر.
- بافتراض مضاعف (معجل) الاستثمار هو 4

- بما أن المشروع الاول(A) لديه نفقات التّسيير تقدر ب 21, 841 774 5 دج فانه يساهم في التَّنمية المحلية بـ: 84, 364 099 23 دج بشكل غير مباشر.

(84, 364 099 23= 4* 21, 841 774 5).

- المشروع (B) لدينا 00, 000 730 1 دج التَّجهيزات، 95, 174 147 5 دج التَّسيير.

فيساهم بـ (00, 000 920 6 بشكل مباشر.

(00, 000 920 6 =4* 00, 000 730 1)

و 80, 699 588 20 بشكل غير مباشر.

5 147 174 ,95 *4=20 588 699 ,80

وهذا ما يؤدي بزيادة الدَّخل القومي مما يساهم في التَّنمية المحلية.

ومنه نلاحظ أن البنك الجزائر الخارجي وكالة المدية يوفر منتوجات مالية متنوعة موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع اخرى من القروض.

- نلاحظ أنه مع الزيادة في القرض تصاحبها زيادات في الانتاج المحلي فبدلا من استيراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا.
- يقوم البنك الجزائر الخارجي–وكالة المدية– بدور ايجابي في تمويل المشروعات، وهذا ما يُؤدي الى تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي والوطني.
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه اي زيادة قدرته على منح الائتمان.
- بنك الجزائر الخارجي يلعب دوراً هاما في دفع عجلة التَّنمية المحلية.

المطلب الثالث: نقاط القوة والضعف الخاصة بالوكالة:

لكل مؤسسة أو شركة او منشاة نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة بها، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالوكالة.

أولا: نقاط القوة

مع التَّطور الملحوظ في الاجراءات المتخذة من طرف ادارة البنك أدى هذا إلى :

- وجود مراقبة فعلية من طرف البنك سواء تعلق الامر بالمراقبة الداخلية او المراقبة الخارجية(مفتشية، محاسبون معتمدون...).
- وجود نظام معلومات جديد يسمح لإدارة البنك بالتَّحكم الجيد في مختلف عمليات القروض على مستوى الوكالة.
- تحديث نظام الاعلام الالي على مستوى الوكالات.
- إنشاء مراكز تكوين خاصة بالبنوك.
- تتوفر الوكالة على دليل للإجراءات يوضح مهام واختصاصات كل مصلحة بالتفصيل، حتى يكون هناك فهم واضح للمهام المطلوبة والمنوطة بكل مصلحة.

ثانيا: نقاط الضعف

بالرغم من الاجراءات المتخذة في الآونة الاخيرة على مستوى إدارة البنك، إلاّ أنه هناك بعض النقائص التي تزال تعيق العمل البنكي ومنها:

- معظم موظفي البنك في حاجة إلى تكوين طويل المدى.
- بالرغم من تحديث الإعلام الآلي، إلاّ أنه يبقى ناقصاً نوعاً ما، وهذا نظراً لعدم وجود نظام معلومات شامل(أي يشمل جميع وكالات البنك فيما بينها).
- صعوبة تظهير القوائم المالية وهذا ناتج أساساً من استعمال الانظمة السابقة.

- غياب المحاسبة التَّحليلية وتسيير الموازنات في لوحة القيادة على مستوى الوكالة، رغم أنها تسهل أداء المسيرين وتحقيق الوَّكالة.

خلاصة الفصل الثالث:

يُعتبر البنك الجزائر الخارجي من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى بعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطرة مسبقاً وفق لمخططات تنموية.

وإنَّ وظيفة الاقراض من أهم الوظائف التي تُقدمها البنوك، ورغم الاحتياطات التي يأخذها البنك ورغم الضمانات التي يخذها مقابل منح القروض، ورغم الاجراءات المتعددة جراء منح القروض إلاّ أنَّ المخاطر تبقى موجودة.

لهذا نجد أن البنوك تقوم بإجراءات وايجاد وسائل للتقليل من المخاطر وليس الحد منها، لأن الحد من المخاطر هو أمر مستحيل.

فبنك الجزائر الخارجي يلعب دوراً هاماً في دفع عجلة التَّنمية المحلية ويرجع هذا لحجم ونوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها والذي يؤثر بطريقة مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشُّغل، وغيرها من المتغيرات المحلية التي تندرج ضمن التَّنمية.

خاتمـــة عامـة

خاتمة عامة

تدور إشكالية الموضوع حول الأهمية التي يمكن أن تلعبها البُنوك التّجارية في تمويل التنمية المحلية في ظل سياسة التَّقشف، وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد واستخدامات البنوك التّجارية، وأبرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى المحلى والوطني على حد سواء، كما قمنا بتقديم سياسة التقشف والتنمية المحلية من حيث المفهوم والاهداف والمجالات.

كما ألقينا الضوء على أهم مصادر تمويل التنمية المحلية حيث من خلال هاته المصادر استخلصنا أن البنوك التّجارية هي المصدر الأهم من بين هاته المصادر والتي لها دور أساسي في تمويل ودفع عجلة التنمية المحلية.

ولقد استهدف هذا البحث الى ابراز دور للبنوك التّجارية وكيفية مساهمتها في تمويل التنمية المحلية، وانطلاقا من دراسة وفهم الموضوع من النّاحية التطبيقية، يتطلب تفصيلا نضرياً يزيح جوانب اللّبس والغموض فيه، فقمنا في هذه الدّراسة باستعراض الجانب النظري عن البنوك التّجارية حيث تعرضت الدراسة لماهية ومهام وأهداف البنوك التجارية، كما تعرضنا الى التعريف بالتنمية المحلية وذلك من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها وكذا العوامل والاجراءات المتّبعة، وكان أهم ما تطرقنا إليه من هذه الدراسة هو مصادر التمويل التنمية حيث من خلال هذا العنصر نجيب على إشكالية البحث **" ماهي أهمية البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية في ظل سياسة التقشف"** نظريا، أما تطبيقيا وواقعيا قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك بنك الجزائر الخارجي، فكانت النتائج كما يلي:

➢ النتائج:

تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات كمحرك وحيد لانعاش الاقتصاد، فالإيرادات المالية المتأتية من هذا القطاع تصل الى 60 ٪ من إيرادات الميزانية العامة للدولة (الجباية البترولية) وتلعب دوراً هاماً من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية المحلية والاقتصادية، وبالتالي انحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشُل الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- التقليل من بعض المصاريف التي كان فيها نوع من التبذير والاسراف وكمثال على ذلك المصاريف المتعلقة بالأعياد والمناسبات، والتي كانت تشهد إسراف مُبالغ فيها.
- لا يمكن للتنمية أن تنجح من دون أن تكون هناك بيئة مُساعدة ومستوى من القُدرات الثقافية.
- أهم العوامل المُعوقة لعملية التنمية وهي الفساد المالي، وهذا الأخير هو الحصول على أموال عمومية بطريقة غير شرعية.
- البنك له دور هام وأساسي في القطاع الاقتصادي والوطني باعتباره المَسيرة الاساسية للقطاع المصرفي.
- بنك الجزائر الخارجي وكالة المدية يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية، بحث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع من القروض.
- يقوم البنك الجزائر الخارجي – وكالة المدية- بدور ايجابي في تمويل المشروعات، وهذا ما يؤدي الى تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي.

- نلاحظ أنه مع كل زيادة في حجم القروض المَمنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة في الدّخل القومي.
- بنك الجزائر الخارجي يلعبُ دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية المحلية والاقتصادية.

➢ **نتائج اختبار الفرضيات:**

وهذا ما قادنا الى معالجة هذا الموضوع والإجابة على الاشكالية المطروحة وهي: **ماهي أهمية البنوك التجارية في تمويل التنمية المحلية في ظل سياسة التقشف؟**.

للإجابة على هذه الاشكالية طرحت بعض التّساؤلات وعُززت هي الاخرى بفرضيات أولية سيتم اختبارها فيما يلي:

➢ **الفرضية الأولى تنص: تعتبر البُنوك التّجارية من أهم مصادر تمويل التنمية المحلية.**

حسب الدّراسة تبين أن المستفيدين من القروض أغلبهم لا يقمون بإرجاع هذه القروض، وهذا الوضع من المستحيل أن يستمر لأن البنك يخضع في إطاره القانوني للقانون التّجاري، وطبقا لهذا قد يفلس البنك، وعليه فإن فهذه الفرضية غير صحيحة.

➢ **الفرضية الثانية تنص: التقشف هو الحل الوحيد للتحقيق التّنمية**

حسب الدّراسة فان التّقشف هو عامل من عوامل التّنمية وليس الحل الوحيد لأن التقشف لا يعني تقليل الانفاق وإنما تحسين وترشيد الانفاق، وعليه فإن هذه الفرضية غير صحيحة.

الفرضية الثالثة تنص: تعتبر البنوك التجارية مُنشّط للاقتصاد من خلال تجميعها للمُدخرات ومنها في شكل قروض.

حسب الدّراسة توصلنا الى أن البنوك التّجارية تلعب دوراً ريادياً في تفعيل حركية الانشطة الاقتصادية من خلال تبيان أن من وظائف البنوك التّجارية أنها تعتبر المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظام ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات وبالتالي تساهم في تنشيط الاقتصاد (وعليه فإن الفرضية صحيحة).

- **التوصيات:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تشجيع الافراد على الاقراض من أجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا .
- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع المُمَولة.
- تخفيف بعض الشُّروط التي تعتبر مُعيقة لبعض المشاريع الاقتصادية.
- الدّراسة الجيدة لتنفيذ المشاريع لضمان نجاحها.
- اختيار نظام رقابي يناسب عملية التنمية المحلية.
- كشف الانحرافات مبكراً حتى لا تكون آثار سلبية.
- ضرورة المتابعة والمراقبة المُستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتداءً من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه وتسديده.

➢ **أفاق البحث:**

لقد تبيّن لنا من خلال الخوض في هذا البحث أن هناك جوانب هامة جديرة بالدّراسة والبحث ونقترحها لتكون اشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدّراسة والتحليل في المستقبل:

- كفاءة نظام الاقراض في البنوك التجارية الخاصة نتيجة العولمة.
- مدى نجاح البنك في القطاع الخاص لتحقيق أهدافه من خلال تمويله في المشاريع الاستثمارية في القروض.
- واقع وآفاق التّغيير في البنوك التّجارية الجزائرية الى البنوك الخاصّة.

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول أن الاحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذاك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السّنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه في تطور دائم.

وختاما لا يسعنا إلا أن نقول" **إن اصبنا لنا أجرنا وإن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا"**.

قائمة المراجـــع

1- **الكُتب**:

1- إسماعيل أحمد الشَّناوي، عبد المنعم مُبارك،" **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** " الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشره.

2- أيمن عودة المعاني " **الإدارة المحلية** " دار وائل النَّشر، عمان الأردن 2010.

3- رضا صاحب أبو حمد، " **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**"، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، سنة 2008.

4- سليمان بودياب، " **اقتصاديات البنوك والنّقود**" المؤسسة الجامعية للدّراسات للنشر التوزيع، بيروت 1996.

5- صبحي تادوس قريصة،" **العقود والبنوك**"، لبنان دار النَّهضة العَربية 1984.

6- عادل احمد حشيش "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الدار الجامعية بيروت، لبنان 1996.

7- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، " **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** "، بيروت لبنان 1962.

8- عبد المطلب عبد الحميد " **التمويل المحلي والتنمية المحلية** " الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001.

9- عقيل جاسم عبد الله، " **النقود والبنوك** "، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان 1999.

10- كريم عبد النبي العبيدي، " **الإدارة والتَّنمية في ليبيا، بنغازي** " : جامعة قار يونس، ليبيا، سنة 1995 .

11- محمد رياض عاتيمي،" **نظريات ومفاهيم التَّكاملي للتَّنمية** "، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989.

12- محمد زاكي الشافعي، " **مقدمة في النقود والبنوك** " ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1962.

13- محمد صالح الحناوي،" **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التّجارية** "، الدار الجامعية مصر، 1998.

14- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **" إدارة البنوك "**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2006.

15- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **" أساسيات علم الاقتصاد "**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة النشر.

16- مختار حمزة ، **" دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر"** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مصر ،1994 .

17- منير إبراهيم هندي، **" إدارة البنوك التّجارية، مدخل اتخاذ القرارات "**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ،مصر 1996.

18- ناجي حليمة، **" دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية "** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016.

19- ناظم محمد النوري الشعري، **"النقود والمصاريف"**، لبنان، دار النَّهضة العربية 1996.

2- المجلات:

1- غربي أحمد، **التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البُحوث العلمية والدّراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التَّسيير، المدية.

3- المواقع الإلكترونية:

1- http :www.alarabiya.net/ar/asweq/**اقتصاديات التقشف**

2- https://ar.wikipedia.org/wiki/**التقشف**

3- http://economyo fakawait.blogspot.com

4- http:// mawdoo3/ **مفهوم التّنمية المحلية**,25/02/2019 ,15 :06.

5- مجد خضر **" مكونات التَّنمية المحلية "** ، أخر تحديث أفريل .https://mawdoo3.com/ 2016

4- المقالات الإلكترونية:

1- إبراهيم الغيطاني، دراسة: **" سياسة التَّقشف في مصر ..مُبررات التَّطبيق وضوابط النَّجاح "** ، مركز المصري للدّراسات والمعلومات، سنة 2012.

5- الأطروحات والمذكرات:

1- خنفري خيضر، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"** أطروحة لنيل شهادة الدُّكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

2- زهور بلطرش **" سياسة التقشف وترشيد الإنفاق الحكومي بعد انهيار أسعار البترول 2016/2014 "** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المدية 2017/2016.

3- ضيف خلاف، **" البنوك التّجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية "** شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي 2014-2015.

4- علي عبد الله **" وظائف الإدارة المَصرفية "** رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2005-2006.

5- كمال بودانة شعباني **"أثر الرّقابة الإدارية على التنمية المحلية "**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

6- يحياوي شهرزاد وسمَّاري مريم، **"دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التّجارية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر فرع العلوم التجارية ،جامعة المدية 2016-2017.

الملاحق